


وزارة التعليــم العالـي والبحـث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية   المرجع:11

قسم.العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الأمني الأوروبي المشترك في مكافحة الإرهاب

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية   **التخصص:** تعاون دولي   من

إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ**

سنوسي عمر   أبصير أحمد طالب.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	عباسي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ	أبصير أحمد طالب	مشرفا مقررا
الأستاذ	بلعربي علي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:2019/07/04

شـكـر وتــقــديــر

نحمد الله ونشكره على فضله و نعمه ،وعملا بسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتبعا لهديه فشكر الناس من شكر الله تعالى .

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

لهذا أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الخالص الى :

الأستاذ أبصير أحمد طالب

على قبوله الإشرافه على مذكرتي تخرجي لنيل شهادة الماستر وعلى كل ما قدمته لي من عون
والى كل أساتذتي في كلية حقوق والعلوم السياسية
وكل من مد لي يد العون من قريب او بعيد بالكثير او القليل

ا لإ هـــــــــــد ا ء

الـى شعـاع الـنور ودافعـي فـي الـحيـاة الـى أعظم الأمـهـات..... أمـي

الـى سبب طمـوحي فـي الـحيـاة وبـذرة حـلمـي.... والـدي

إلـى حضن والأمـان ....أخواتـي

وأهدي هذا الـعمل إلـى الأستـاذ الـفـاضل أبـصير أحمد طالـب

الـى من شاركـونـي دربـي ....أصدقـائـي و أحبـتـي

الـى كـل هـؤلاء اهدي هذا الـعمل .

المقدمة

تزامنا مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي ،ظهرت فواعل جديدة على الساحة الدولية (قضايا دولية،مفاهيم) هيمنت على دراسات الباحثين والمهتمين مجالات العلاقات الدولية، وكان لمفهوم الأمن النصيب الاكبر من الاهتمام،بالمقابل فان تصاعد الاتحاد الاوروبي وبروزه كقطب عالمي ذا تأثير كبير على الساحة الدولية في شقيه السياسي والاقتصادي، كان الزاما عليه التركيز على الجانب الامني وإعطائه اهمية كبرى تعكس حجمه الإقتصادي المتصاعد، حيث تعالت الاصوات المطالبة بتوحيد الصنف الاوروبي في هذا المجال،وذلك من خلال التعاون المتبادل بين دوله من اجل التكييف مع المستجدات التي طرحتها الساحة الدولية،وخاصة مع بروز موجة من التهديدات الخطيرة التي تتطلب تضافر الجهود لمجابهتها،ومن ثمة ضمان اكبر قدر من السلم والاستقرار لتقوية امن الاتحاد وأهمية مصالحه وكذا نشر الديمقراطية.

ويسعى الاتحاد الاوروبي من خلال التعاون الامني بين دول الى صيانة القيم المشتركة والمصالح الاساسية لوحداته، وهذا من خلال الجهود المبذولة ومن خلال آليات مشتركة .ورغم حجم الإمكانيات الهائلة التي يحوزها الاتحاد الاوروبي إلا أنه لم يستطع ان يحقق استقلاليته في المجال الأمني وكان لزاما عليه ان يشرك فواعل اقليمية اخرى وذلك نظرا لأهمية موقعه وكذا حجم المخاطر التي تحدق به ،ولم يكن ذلك بمحض إرادته وإنما كان ضرورة ملحة حتمت عليه الانسياق وراءه ذلك وتجنب نتائج غير متوقعة كانت ستؤثر سلبا على المسار التكاملي للاتحاد الاوروبي لذلك تأكد لهذا الاخير جدية التأصيل لبنية سياسية وإقرار التعاون الدفاعي لتأكيد الهوية الأمنية الاوروبية.

- أهمية الدراسة

أ - اهداف العلمية :

تتمثل الاهداف العلمية من وراء اختيار دراسة التعاون الامني الاوروبي المشترك في مايلي :

_ قلة الدراسات التي تناولن هذا الموضوع خاصة باللغة العربية ،فاغلب الادبيات تركز على مناطق وترتيبات اقليمية اخرى وتهمل المنطقة الاوروبية .

_التعاون المني المشترك بين الدول ضرورة حتمية افرزتها التطورات الراهنة ولا غنى لأي دولة من الدخول في علاقات تعاونية امنية مع غيرها من الدول .

_ان النجاح في عمليات واستراتيجيات التعاون الامني هو نجاح بالغ الأهمية لكافة الدول في ظل ارتباطه الوثائق بكافة العمليات المتعلقة بالتنمية والتطوير والأمن بمفهومه الشاملة

_الرغبة في اثراء وتوسيع مجال البحث العلمي ثم المجال الامني عموما والمكتبة بشكل خاص لجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

ان دراسة التعاون الأمني الأوروبي المشترك تحاول تسليط الضوء على السياسات الامنية والبرامج التعاونية لدول الاتحاد الاوروبي ،سواء فيما بينها ،او حتى بإشراك فواعل اخرى،ومال ذلك موجة التهديدات الامنية التي تجتاح العالم عموما،والمنطقة الاوروبية خصوصا.

- الدراسات السابقة :

من بين اللذين كتبوا حول الموضوع التعاوني الامني بين الدول الاوروبية :

_ابراهيم العناني،في كتاب تحت عنوان "النظام الدولي الامني " حيث تطرق فيه لأهم الفواعل الرئيسية في النظام الدولي ومستويات التحليل الامني ،وكذا العلاقات التعاونية الدولية في المجال الامني .

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

- اشكالية الدراسة:

بما ان الدول الاوروبية استطاعت ان تشكل قطبا سياسيا واقتصاديا فاعلا في السياسة الدولية من خلال التعاون المتبادل .

فكيف كان التعاون الأمني الأوروبي المشترك في مكافحة الإرهاب؟

وتهدف اشكالية الدراسة الى تبيان اهم الاليات والسياسات التعاونية الأمنية لدول الاتحاد الاوروبي واهم العقبات التي تقف في طريقها لذلك ،وتتفرع هذه الاشكالية مجموعة من اهمها :

التساؤلات الفرعية

- ماهي اهم الخطوط والسياسات الامنية التي انتهجها الاتحاد الاوروبي لتأكيد الهوية الامنية الاوروبية التعاونية ؟

- ماهي أهم الاليات المشتركة التي اتبعها الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الامنية؟

- ما هي اهم العقبات التي تعرقل التعاون الامني بين دوله الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب؟

- هل التعاون الامني المشترك لدول الاتحاد الاوروبي كفيل بتحقيق استقرارها ،ام أنه عليها اطلاق مبادرات تعاونية مع شركاء اخرين مثل دول الجنوب المتوسطي ودول الشمال الاطلسي؟

لمحاولة الإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر ،ارتانا ان نضع مجموعة من الفرضيات.

- فرضيات العلمية :

- مثلما حققت دول الاتحاد الاوروبي كيانا اقتصاديا وسياسيا موحدا، يمكنها ان تحقق بنية امنية ودفاعية موحدة ومن خلال التعاون المشترك في المجال الامني .

- تنتهج دول الاتحاد الاوروبي برامج واستراتيجيات امنية مشتركة لمواجهة التهديدات الامنية.

- الاختلاف الداخلي بين اعضاء الاتحاد الاوروبي تلزم عدم استقلالية الأمن الاوروبي عن امن الخلق الاطلسي .

- اشراك الاطراف المجاورة جغرافيا للاتحاد الاوروبي ضرورة حتمية لا يمكن اغفالهافي مكافحة التهديدات الأمنية .

- أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع الوصول للأهداف التالية:

- من خلال دراسة و تحليل التعاون الأمني المشترك في مكافحة الإرهاب.

- دراسة أهم السياسات الأمنية التي توصلت إليها المجموعة الأوروبية.

- البحث عن أهداف الإستراتيجية الأوروبية في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

- محاولة استشراف بواقع التعاون الأمني الأوروبي.

– منهج الدراسة:

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد في دراسة الموضوع على ما يعرف"بالتكاملية المنهجية " اي استخدام عدة مناهج في تحليل الظاهرة المدروسة ومنها:

أ ـ المنهج التاريخي :

يعرف المنهج التاريخي بأنه الذي يقوم بإحياء الأحداث الذي حصلت في الزمن الماضي وذلك من خلال جمع البيانات المطلوبة وتحليليها والتأكد من صحتها.

حيث يعرف على أنه الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية ،كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ،وقد تمت الاستعانة به بدراسة التطور التاريخي لكل من تكامل المجموعة الاوروبية وكذا تطور السياسات والخطط الامنية والأوروبية .

وبعد أن يتم يقوم الباحث بعرضها بشكل دقيق ليصل إلى البراهين التي تظهر نتائج عملية واضحة ،ويتبع الباحث أثناء جمعه للمعلومات أسس عملية ومنهجية دقيقة بحيث يتمكن الباحث من فهم الأمور التي تجري في الوقت الحالي بناء على الأحداث التي جرت في الزمن الماضي.وبالتالي يتمكن من استشراف المستقبل

كما يعرف المنهج التاريخي بأنه البحث الذي يصل ويصف ويسجل الأحداث التي وقعت في الزمن الماضي ويقوم بدراستها وتحليلها وفق مجموعة من الأسس المنهجية ذلك من اجل فهم الواقع بناء على الضوء الماضي فالأحداث التي حدثت في الزمن الماضي سوف تتكرر بطريقة مشابها في عصرنا الحالي أو في المستقبل.

ب ـ المنهج المقارن:

هو المقياس بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه التشابه والإختلاف حادثتين إجتماعيتين أو أكثر نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق بحيث تستمد هذه المقارنة إلى مختلف أوجه الشبه وأوجه الإختلاف بجمع المعلومات الكافية والعميقة حول الموضوع.

مراحل أنواع المقارنة: للمقارنة 4 أنواع وهي

1 - المقارنة المغايرة: هي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه إختلاف فيها أكثر من أوجب الشبه.

2 - المقارنة الخارجية : وهي مقارنة حوادث إجتماعية مختلفة عن بعضها.

3 - المقارنة الداخلية: ندرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة قد يكون راجع إلى ضغط النشاط الحربي او الهجرة السكان أو تجمعهم في الفي السجون والمحتشدات .

4 - المقارنة الإعتيادية : وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينها أكثر أوجه الإختلاف

مراحل المنهج المقارن : لا يختلف إثنان في كون المنهج المقارن كغيره من المناهج يمر في دراسته بمراحل نذكرها

1 – إثبات وجود الحادثة الإجتماعية وعلى الباحث أن يتجلى بروح العلم الفيزيائي والكيميائي بمعنى أنه يجب عليه أن يعتبر تعينا خلال البحث الحوادث الإجتماعية أشياء فيتناول من الخارج.

2 – تصنيف مختلف السمات والخصائص والعناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.

3 – ثم عليه بعد ذلك أن يكشف العلاقات الثابتة أي القوانين بين الحوادث الإجتماعية التي أقامها فيتحاشى التفسير بالعلل الغائبة .

المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والإختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، وتستعين العلوم القانونية بالمنهج المقارن في الكثير من الدراسات ، وذلك من خلال مقارنة للمؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى.

المقدمة من المقصود في المنهج إلى طريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع للوصول إلى قانون عام أو مذهب جامع أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة وقد تعددت منها مناهج البحث العلم تبعا لتعدد جوانب الدراسة فمنها التاريخية الذي يفسر الوقائع التاريخية وتحدد أسبابها الحقيقة ومنها الوصفي الذي يدرس الظاهرة بجمع خصائصها وأبعادها ومنها المقارن الذي هو موضوع بحثنا فماهو المقارن ؟ ماهي مراحله؟ وماهية علاقته بالعلوم الأخرى؟

-الإطار المفاهيمي:

* **مفهوم الاتحاد الاوروبي:**هو منظمة اقليمية تضم مجموعة من الدول الاوروبية ،بدأ تشكيله بمجموعة من المبادرات الاقتصادية ،الى غاية المصادقة على معاهدة ماستريخت في فيفري 1992 ليصبح بمسماه الحالي "الاتحاد الاوروبي " الذي تطور فيما بعد ليصل عدد اعضائه الى 28 دولة كانت آخر دوله المنضمة كرواتيا في مارس 2013.

* **مفهوم الأمن الاقليمي :**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمان والتنظيمات الإقليمية وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم حاولت الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به .

تعريفات حسن المفكرين

تعريف الدكتور حامد ربيع " الأمن الإقليمي بأنه إصطلح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ، يعبر عن سياسية مجموعة من الدول تنتمي إلى الإقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسية هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوة الداخلية على ال الإقليم من الجانب الأخر وحماية الوضع القائم من ثالث.

تعريف مدحت أيوب :" فيعرف الأمن الإقليمي على أنه :" إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسيات الدفاعية بين أكر من طرف ، وصولا إلى تبني سياسية دفاعية موجة تقوم على تقدير وحد لمصادر التهديدي وسبل مواجهتها"

* **مفهوم التهديدات الامنية :** يستخدم مصطلح التهديد الامني لتمييز الظواهر الموضوعية التي تعبر عن ارادة الخلق الضرر بفاعل (فرد،دولة...) يسبب اضرارا ويثير خوف المهدد،قد تكون التهديدات الامنية مباشرة تمس الدولة ومواطنيها، او غير مباشرة تمس دول الجوار ،تكون حالة تتطلب حلا فوريا او مرتقبا .

شهدت العقود الماضية بروز مفاهيم منية مخالفة تماما للمفاهيم التقليدية للأمن عكست تحولات البيئة الأمنية مما أفرز هذا جدلا حول طبيعة مكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له ليشمل القضايا الإقتصادية والبيئية المجتمعة فبينما كان يركز المفهوم التقليدي للأمن علمي حماية أمن الدولة القومية كونها الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية من الأخطار الداخلية والخارجية باستخدام القوة العسكرية ، ظهرت الجريمة المنظمة عبر الوطنية.....إلخ، وكل هذه الأخطار لا يمكن معالجتها إلا في إطار أشمل بمفهوم الامن يركز على أمن الفرد كونه الأساس في تحقيق أمن الدولة والنظام الدولي بشكل عام.

مفهوم الشراكة الامنية : يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا ، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية : " نظام يجمع المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين " أما في مجال العلاقات الدولية فإذا أصل إستعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات .

لقد تم إستعمال كلمة الشراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يقترح B.PONSON " اناه تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها " فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي ، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والإندماج والإقتناء والشراكة فيعتبر B.Guette et Pdussoge أن الإدماج والإقتناء هو زوال المؤسسة المعينة لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة أما في تحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على إستقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

- السياق النظري:

لقد تم الاعتماد في هده الدراسة على مجموعة من النظريات الامنية باعتبار دراسة موضوع التعاون الامني الاوروبي تدخل في اطار الدراسات الامنية ومن بين النظريات والمدارس المتخصصة في المجال والتي ساعدتني في دراسة هذا الموضوع مايلي :

النظرية الواقعية الكلاسيكية :

ومن اهم روادها المفكر "هارس مورغانتو" والذي يركز عن القوة والمصلحة اليومية ،وهذا المنطق وجب الاعتماد على هذه النظرية ،باعتبار أنه من مصلحة الدول الاوروبية اكتساب القوة من اجل مواجهة التحديات الراهنة ،وكذا من اجل حماية المصالح المشتركة

نظرية ميزات القوى:

استعنت بهذه النظرية في التحليل على اعتبار ان الاتحاد الاوروبي شكل تحالفا موحدا من اجل موازنة القوى الاطلسية بشكل عام والقوة الامريكية بشكل خاص.

النظرية الواقعية البنيوية :

ومن اهم روادها المفكر "كينيث وولتز" والتي جاءت بفكرة رئيسية تقول ان السعي الدائم لتحقيق القوة لا يحقق الأمن وقد ساعدتني هذه النظرية في دراسة الموضوع من خلال الحديث عن السعي المستمر لاكتساب الاتحاد الاوروبي القوة المحافظة على امنه ،يؤدي حتما الى الزيادة في القوة التنظيمية للجريمة المنظمة.

نظرية سياسات التحالف:

ومن ابرز مفكريها "ستيفن وولت" واهم الافكار التي جاءت بها تركز على اهمية اقامة التحالفات ،وتمت الاستعانة بها في هذه الدراسة من خلال تصنيف التحالف الاوروبي اما ضمن التحالفات المرنة او الصلبة .

مدرسة كوبنهاغن:

ساعدتني دراستها من خلال اسقاط ظاهرة الاسئلة على التهديدات المستمرة للأمن الاوروبي.

- تقسيمات الدراسة :

الفصل الاول : كان من الضروري ان نستهل موضوع بحثنا هذا بإبرازهم الجوانب المحيطة بالمجموعة الاوروبية ،وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث : تناول المبحث الاول تجربة الوحدة الاوروبية انطلاقا من نشأتها الى تكاملها لتصل الى اتحاد اوروبي موحد، أما المبحث الثاني فيتناول موضوع التعاون المتبادل في اطار اقليمي من خلال ابراز ماهية التعاون الامني عموما، وأيضا في اطاره الاقليمي ،في حين كان المبحث الثالث مخصصا لسياسة الخارجية والأمنية الاوروبية من خلال ابراز مفهومها وكذا تحديد اطارها المؤسسي .

الفصل الثاني: والذي ادرج تحت عنوان السياسة الأمنية الأوروبية كهدف من وراء التعاون الأمني المتبادل ،ويضم بدوره ثلاثة مباحث كان الغرض منها إبراز كيفية التعاون الأمني بين الدول الاوروبية ,في المبحث الاول كان الحديث عن مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة وأهدافها ،أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى الأبعاد المتعددة السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة والآليات المناسبة لتحقيقها ،في حين يدور الحديث في المبحث الثالث عن أهم العقبات التي تواجه بناء سياسة امنية اوروبية مشتركة سواء كانت داخلية او حتى خارجية .

الفصل الاول

يعتبر الاتحاد الاوروبي بحكم موقعه الاستراتيجي ،وبفضل اهميته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية على خريطة العالم،من اكثر المناطق التي ظلت تتجه إليها انظار المهتمين بالشؤون الامنية ، اذ ان المتغيرات الامنية التي مرت بها دول المنطقة جعلت المجتمعات الأوروبية شديدة الاهتمام بكثير من القضايا الامنية التي تتصل بحياتهم وتؤثر في استقرارهم ، ولعل ابراز ما يلفت الانتباه فيما يخص ذلك هو قدرة الجماعة الأوروبية على تخطيط سياسات تعاونية في مجال الوحدة من خلال التعاون المتبادل بين دوله في اطار اقليمي موحد، يساهم في تحديد سياسة خارجية وأمنية موحدة عن طريق اجهزة ومؤسسات مختلفة.

المبحث الاول :تجربة الوحدة الأوروبية

طيبة اكثر من نصف قرن من الزمن ، تعددت المبادرات في القارة العجوز لتوحيد شعوبها ، وربط مصالحهم المشتركة ، انطلاقا من مجموعة من الخطوات في المجال الاقتصادي، وصولا الى المجال السياسي من خلال الإعلان عن ميلاد الاتحاد الاوروبي بمسماه الحالي.

المطلب الاول : نشأة الجماعة الاوروبية

تعددت المحاولات في تاريخ القارة الاوروبية لتوحيد امم أوروبا فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الابيض المتوسط ، والتي وحدت مساحات شاسعة تحت ادارتها لمئات السنين ، وقبل ظهور الدولة القومية الحديثة[1] .

وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد اوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحل ، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، بعد تأسيس الحلف المقدس "[2] في 26 سبتمبر 1815 ومحاولة فرض نظام الأمن الجماعي ومنه تحقيق الوحدة الاوروبية ،وإضافة لمحاولة هتلر في اربعينات القرن العشرين ، فان هاتين التجربتين لم تتمكنا من الاستمرار إلا لمدة قصيرة وانتقالية.

بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الاوروبية المتباينة ، اشتملت هذه السيطرات على الخضاع العسكري للأمم الرافضة ، مما ادى الى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية . وكانت اول افكار التوحيد السلمي من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السلمي " فيكتور هيغو_ "Victor Hugo عام 1851 دون ان تحظى بفرصة جادة في التطبيق[3] .

1 - عبد الله عبو ،**المنظمات الدولية** (الأردن : دار قنديل للنشر والتوزيع،2011)، ص.412.
2 - دول الحلف المقدس روسيا-النمسا- بروسيا وانضمت فرنسا 1818
3 - عبد الله عبو ، **مرجع سبق ذكره** ،ص.413.

كما ظهرت عدة حركات فكرية وسياسية نذكر منها :

- فكرة الكونت النمسا وي"**ريتشاردكودنهوف**" الذي دعا الى انشاء ولايات متحدة على غرار النموذج الأمريكي **1932.**
- حركة الطبيب الدنماركي " **كريستن فريدريك هيرفورت** " ، الذي رأى ان الوحدة الاوروبية هي الضامن الوحيد لقطع الطريق امام احتمال نشوب حرب، وقد كان اول من استخدم مصطلح الولايات المتحدة للأمم الاوروبية.
- مشروع " **جان مونيه** " الذي دعا الى انشاء مؤسسات تتولى صياغة سياسات موحدة بين بريطانيا وفرنسا في مجالات : الدفاع ، السياسة الخارجية الاقتصاد والمالية ،لكن المشروع لم يكتمل [1].

- مبادرة "**وتسون بنشر شل** " ،الذي طالب بتشكيل مجلس اوروبي في خطاب القاه لسويسرا في **19** سبتمبر **1946**[2].

وبعد كوارث الحربين العالميتين الاولى و الثانية ،ازدادت بشدة ضرورة تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الاوروبي ، مدفوعا بالرغبة في اعادة بناء اوروبا ومن اجل الفضاء على احتمال وقوع حرب شاملة اخرى .ادى هذا الشعور في النهاية الى انشاء المجموعة الاوروبية للفحم والصلب **عام 1951** على يد كل من ألمانيا (الغربية) فرنسا ،ايطاليا، بلجيكا ،هولندا ولوكسمبورغ ثم انشاء مجلس اوروبا بموجب معاهدة لندن علم **1951** من قبل فرنسا وبريطانيا والدنمارك وسويسرا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ثم تأسيس المجموعة الاوروبية الاقتصادية و المجموعة الاوروبية للطاقة الذرية بموجب معاهده روما **للعام 1957.**

وطبقت في **01 جانفي 1958,** وهذه المؤسسات الاوروبيه تشكل الاول للاتحاد الاوروبي حيث تحول هذا التبادل التجاري بين الدول الاوروبية فيما بعد الى شراكه اقتصادية وسياسية وتوجت كل اشكال التعاون السابقة بين الدول الاوروبية بالتوقيع على معاهدة ماستريخت **1992** لإنشاء اتحاد اوروبي [3].

الإتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الاوروبية يضم 28 دولة وأخرهم كانت كرواتيا اللتي إنضمت في يونيو 2013 تأسس بناء على إتفاقية معروفة بإسم معاهددة

---

1 ـ محمد مصطفى كمال ،فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الاوروبي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986) ص.21.

2 - عبد المنعم سعيد ،**الجماعة الاوروبية تقوية التكامل والوحدة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1986)، ص. 30 .

3 - عبد الله على عبو،**مرجع سبق ذكره** ، ص. 413.

ماستريخت عام 1992 ولكن العديد من أفكار موجودة منذ خمسنيات القرن الماضي عام 1992 .

من أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي نقل الاصلاحيات الدول القومية إلى مؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات اللممنوحة من كل دولة على حدة لذا لا يمكن إعتبار هذا الإعتبار على انه إتحاد فيدرالي حيث انه يتفرد بنظام سياسيي فريد من نوعه في لعالم.

للإتحاد الأوروبي نشطات عديدة أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبين إستخدامه 19 دولة من اصل ال 28 أعضاء كما انه سياسية زراعة مشتركة وسياسية صيد بحري موحد ، إحتفل في مارس 2007 بمروره 500 عاما على إنشاء الإتحاد بتوقيع إتفاقية روما.

حصل الإتحاد الأوروبي في 1 أكتوبر 2012 على جائزة نوبل للسلام ولمساهمة في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا.

في 23 يونيو 2016 قررت المملكة المتحدة عبر إستفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي لتصبح اول دولة فيه تتقدم ببذلك.

التاريخ والتأسيس :

تكررت المحاولة في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد امم أوروبا فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية شارلمان الفرنكية تم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت غدارة فضفاضة لمئات السنين ، قبل ظهور الدول القومية الحديثة وفيما بعد حديث محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر والأخرى في أربعنيات القرن العشرين على يد هتلر وهما تجربتان لم تتمكنا من الإستمرار إلا فترات قصيرة وإنتقالية بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة ، اشتملت هذه السيطرة على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة ، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية، واحدة من أول أفكار التوحيد السلمية من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السياسي فكتور هوغو عام 1851 دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية إزدادت بشدة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الإتحاد الأوروبي[1] ، مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على إحتمال وقوع حرب شاملة أخرى ، أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجمعة الأوروبية للفحم والطلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا (الغربية) ،فرنسا ، إيطاليا، دول نبلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) او وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية وتسمى في المملكة المتحدة

[1] - غريب حكيم، السيايسة الدولية والقانون الدولي (القاهرة: دار الكتاب الحديث:2012)،ص.70.

بشكل غير رسمي ب " السوق المشتركة تأسست في إتفاقية روما للعام 1957 وطبقت في 1 يناير كانون الثاني 1958 .

هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العمال الأول للاتحاد ألأوروبي تطور الإتحاد من جسم تبادل تجاري إلى شراكة إقتصادية وسياسية.

علم الإتحاد الأوروبي

علم الإتحاد الأوروبي ليس فقط شعار للاتحاد الأوروبي وإنما هو أيضا شعار الوحدة و الهوية الأوروبية في تجاه أوسع دائرة النجوم الذهبية مثل تماسك وتناغم الأوروبيين أما عدد النجوم لا تمت بصلة لعدد الدول الأعضاء ، فهمان إثنا عشر نجمة بسبب أن الرقم إثنا عشر هو تقليديا رمز إلى تفان والكمال والوحدة لدى لم يتغير العلم بعد توسيعات الإتحاد الأوروبي [1].

تاريخ العلم

يعود تاريخ العلم إلى عام 1955 في ذلك الوقت ظهر الإتحاد الأوروبي في شكل جمعية الفحم والفولاذ الأوروبية التي كان في عضويتها ستة أعضاء فقط ولكن كان هناك هيئة منفصلة مع عدد أعضاء أكبر (المجلس الأوروبي) تم إنشاءها قبل عدة سنوات وكانت مشغولة بوضع حقوق الإنسان وتعزيز الثقافة الأوروبية.

المجلس الأوروبي كان مهتما بتبني رمز خاص به، وبعدة نقاشات طويلة، تم تبني التصميم الحالي(دائرة الإثني عشر نجما ذهبيا والخلفية الزرقاء) في العديد من الثقافات يرمز الرقم إثني عشر للكمال كما أنه طبعا عدد أشهر السنة والعدد الظاهر على وجه الساعة وتم إختيار الدائرة من بين باقي الأشكال كرمز للوحدة ، لذا كانت ولادة لم الإتحاد الأوروبي تمثل فكرة الوحدة بين الأوروبيين ثم بعد ذلك شجع الإتحاد الأوروبي باقي المؤسسات الأوروبية لتبني ذات العلم وفي عام 1983 تبنى البرلمان الأوروبي العلم وفي عام 1985 تم أخير تبني العلم من قبل كافة الرؤساء والحكومات كشعار رسمي للاتحاد الأروبي جميع المؤسسات الأوروبية تستعمل هذا العلم منذ بداية عام 1986 العلم الأوروبي هو الرمز الوحيد للمفوضية الأوروبية (ذراع التنفيذي للإتحاد الأوروبي) باقي المؤسسات وهيئات الإتحاد الأوروبي تستعمل رمزها الخاص بالإضافة إلى العلم الأوروبي.

جغرافيا

يمتد الإتحاد الأوروبي على مساحة 53975000سم أعلى قمى في الإتحاد هي جبل مونت بلاك (4808م) والذي يقع بين فرنسا وإيطاليا، اكبر بحيرة هي بحيرة فنيون في السويد وتبلغ مساحتها 5650 كم^2 أطول نهر هو نهر دانوب الذي ينبع من الغابة السوداء بألمانيا ويجتاز الإتحاد بمسافة قدرها1627 كم. [2]

---

[1] - غريب حكيم، ، **المرجع السابق**.ص.71.

[2] - غريب حكيم، ، **المرجع السابق**.ص.77.



خريطة دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : مراحل تكامل الجماعة الاوروبية

*** من المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الاتحاد الاوروبي:**

لقد كان للجانب الاقتصادي دورا بالغ في تكوين جماعة اوروبية موحدة ان الاهتمام الكبير في هذا الميدان فتح الابواب امام توسيع المبادلات التجارية بين الدول الأوروبية، وكان ذلك من خلال انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي بعد التوقيع على المعاهدة المنشئة المنظمة بحضور جميع الدول الاوروبية في 16 ابريل 1947[1] ، وبعد ذلك تحول التعاون في اطار هذه المنظمة الى الجانب العسكري بتوقيع معاهده الدفاع المشترك في **17 مارس 1948** ببروكسل من اجل التعامل مع مشاكل الدفاع المشتركة، وكذا مواجهة التهديدات الخارجية المحتملة .

وفي نفس السباق تم تأسيس اتحاد المدفوعات الأوروبي سنة **1950** من طرف الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ،وكان الهدف من وراء ذلك تسهيل التجارة والمعاملات المادية [2] .

وبتاريخ **18**افريل**1951** تم تأسيس "منظمة الفحم والصلب " ،وضمنت دول فرنسا ،ايطاليا ،المانيا ،هولاندا ،بلجيكا، لوكسمبورغ ،وكان الهدف منها هو الاستغلال الامثل لموارد الفحم والفولاذ من اجل تطوير الصناعات الاوروبية ،اضافة الى تحقيق الاقارب الفرنسي الألماني [3].

في**25** مارس **1957** تم التوقيع على معاهدة روما الشهيرة التي ساهمت بشكل كبير في توثيق التعاون الإقتصاديين الدول الأوروبية من خلال الاهتمام بالزراعة والنقل وكذا الغاء القيود الجمركية .

وبهذا يكون الجانب الاقتصادي التأثير الايجابي في الوصول بالجماعة الاقتصادية الاوروبية الى اتحاد اوروبية موحد .

وقد كان الانضمام الجماعة الأوروبية له دواع، خاصة بالنسبة لبعض الدول ، حيث اقتصرت البداية على ست دول فقط هي : ألمانيا ،فرنسا ، ايطاليا ،بلجيكا ولوكسمبورغ ، وهولندا ، وتوالت التواريخ فيما يخص انضمام الدول الأخرى، حيث وبعد مفاوضات عسيرة تم قبول انضمام كل من إيرلندا والدنمارك بموجب معاهدة بروكسل في **22** جانفي**1973 .**

---

1 - احمد الغندور، **التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة** ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 03 ، جويلية 1966,ص.12 .

2 - بوحادة سارة ،**اشكالية الأمن الاوروبي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،جامعة تلمسان، 2009-2010،ص.22.

3 - فتح الله علو ،**مرجع سبق ذكره** ،ص.42.

وفي 29 ماي 1979 تم التوقيع على طلب عضوية اليوناني في الجماعة الاوروبية ،وانضمت فعليا ابتداء من سنة **1981.**

وبتاريخ **1 جانفي 1986** دخلت المعاهد الخاصة بقبول عضوية إسبانيا حيز التنفيذ ، ونفس الحال بالنسبة البرتغال التي انضمت في نفس السنة ،وبعد ذلك جاء الدور على كل من النمسا ،فنلندا والسويد ،حيث تم ضمهم سويا الجماعة الأوروبية في **افريل 1955** بعد المصادقة على طلباتهم للانضمام [1].

في ماي 2004 ،انضمت كل من : قبرص ومالطا و ماجر بولندا ورومانيا وسلوفاكيا لاتفيا ،استونيا ، ليتوانيا ،بلغاريا ،جمهورية التشيك ، وكذا سلوفينيا بعد دراسة طلبات للانضمام والمصادقة عليها ،في حين تم رفض طلب تركيا **سنة 1987** [2].

_ معاهدة ماستريخت :

في سنة **1992** وقعت معاهدة **ماستريخت** التي حولت الجماعة الاوروبية الى اتحاد بمسماه الحالي ،من خلال التوصل الى احداث أسس الاتحاد السياسي عن طريق وضع سياسة خارجية مشتركة بتأكيد الهوية الأوروبية في العالم، عبر هذه السياسة التي ستحول الى احداث قواعد الدفاع المشترك .

تم الاتفاق كذلك في هذا المجال على ادخال مبدأ الاعمال المشتركة من طرف دول المجموعة على اساس الاتفاق بالاغلبية الكيفية باعتباره منفذ السياسة الخارجية المشتركة وهذا في حالة بقاء المجلس الاوروبي مصدر التوجيهات السياسية الكبرى في ميدان السياسة الخارجية .

فقد حددت في الجزء الخامس اهداف السياسة الخارجية الامنية المشتركة المتمثلة في :

- صياغة استقلال الاتحاد الاوروبي.
- صياغة القيم المشتركة والمصالح الاساسية للاتحاد الاوروبي.
- ضرورة الدفاع عن امن الاتحاد والدول الاعضاء .
- حفظ الأمن و السلم الدوليين من خلال التقيد بمبادئ ميثاق الأمن المتحدة .
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان [3].

---

1 - صباح سالم زرنوقة ،**توسيع عضوية الاتحاد الاوروبية** ،مجلة السياسة الدولية ،عدد 142 ص.84.
2 - بوحادة سارة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص_ص.13_14 .
3 - ناظم عبد الواحد جاسور ، **تأثير الخلافات الامريكية الاوروبية على قضايا الأمة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007)، ص.126 .

المبحث الثاني :مفهوم التعاون الامني

يتميز الاتحاد الأوروبي بأنه منظمة إقليمية لرائدة ،كما تميزه الخطوات الايجابية التي اتخذها لدعم التعاون خاصة الامني منه ،لذلك وجب علينا تحديد مفهوم دقيق التعاون ولا يتحدد ذلك إلا من خلال ربطه بمفهوم الأمن ،وكذا مفهوم التعاون الامني الاقليمي .

المطلب الاول : مفهوم التعاون الامني

تعريف التعاون : لغة : هو العون المتبادل اي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين ،وعلى هذا الأساس يكون التعاون بمعنى التظافر المشترك بين شخصين على وجه العموم[1] .

وقد ورد هذا المصطلح في المبادئ والمثل الدينية ،فالقرآن الكريم يحث على التعاون بقوله " **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان "**[2].

ولفظة تعاون في اللغة الإنجليزية تعني coopérationوهي عبارة عن محاولة لتقريب سياسات او مجالات وميادين مختلفة ،بطريقة لا تؤدي حتما الى اقامة نوع من البناء المؤسساتي ،فالغرض هو تحقيق اتفاق دولي في مختلف الميادين بغية تحقيق اهداف معينة ،والتعاون يمتد ليشمل كافة أصناف العلاقات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الامنية ،فكما هو معروف يعتبر التعاون الامني بين الدول احد أوجه وأشكال التعاون الدولي الذي يمثل احد جانبي العلاقات الدولية [3].

مفهوم الأمن : يعتبر الصراع ميزة اساسية في البيئة الدولية ،لذا لا تمانع الدول في استخدام القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع في حالة العجز عن تسويته سلميا ،وبذلك تحمي مصالحها وقيمها وتقاليدها الاجتماعية وأهدافها السياسية ،الاقتصادية ،كما ان الهدف الاساسي في بناء القوة الوطنية ،هو توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة ،وتحقيق مصالحها الاستراتيجية . وعليه تكون هناك علاقة طردية بين قوة الدولة ومدى قدرتها على تحقيق مصالحها ،اي بين القوة والمصلحة فالدولة القوية ،اقتصاديا وعسكريا هي القادرة فعلا على حماية مصالحها ،ومن هنا تصبح العلاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق امنها ،وكلما تعددت مصالحها وارتباطاتها كلما اتسع نطاق امنها .

---

1 - علاء الدين شحاتة ، **التعاون الدولي لمكافحة للجريمة** (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع) ص.05.

2 - ،**سورة المائدة** ،الاية "02" .

3 - حسين بوقارة،**التكامل في العلاقات الدولية** (مخبر العلاقات الدولية ،جزائر2008)،ص.12-13.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن : على أنه حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية ،باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصالح التهديد الخارجية ،باستخدام القوة لضمان استمرارية لتحقيق مصالحها [1].

ومنه ارتبط الأمن بالجانب العسكري فقط، لذا برزت تحالفات لمواجهة الأخطار، وطالما ان الأمن الجماعي للدول المتحالفة وزيادة قدرتها التسليحية ،قناعة من أن ذلك يزيد من رصيد قوتها ،وطالما ان عدم تهديد مصالحها .

اما عن الأمن المعاصر ،فقد ارتبط بمختلف مجالات التعاون والتنمية ،وعدم الانحياز وتوازن الرعب النووي ،والأمن القومي ،والأمن الخارجي ،حيث ان دخول النظام السياسي الدولي مرحلة جديدة بفعل الثورة التكنولوجية ادى الى ظهور مفاهيم جديدة الأمن ،واتساع هيكل النظام الدولي ،واتساع نطاقه ليضم المنظمات الدولية والإقليمية ومراد ذلك الى حصول اغلب الشعوب على استقلالها السياسي ، ومع اتساع مصالح الدول وتشابكها محل التعاون محل الصراع ، وكذا الاعتماد المتبادل بدل العزلة ،وبذلك ارتبط مفهوم الأمن بالتعاون والتنمية والأمن القومي ،كما تغيرت مفاهيم القوة بدلا من القوة العسكرية وسادت القوة الاقتصادية ،السياسية والجيوستراتيجية،كما أصبح لها مفهوم سياسي مرتبط بالتأثير،يمكن أن تحدثه في سلوك الآخرين ،وانطلاقا مما سبق يمكن تحديد ثلاثة مفاهيم للأمن :

- بدلالة الاخرى من الخوف واتقاء التهديدات .
- بدلالة علاقته بالتنمية .
- بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الاساسية[2].

وعلى هذا الأساس فان التعاون الامني بين الدول يرتبط بتطويل علاقات الصداقة والتعاون بين مختلف الدول في العالم وفقا لميثاق الأمن المتحدة ،وعلى اساس مبادئ التعايش السلمي سعيا وراء دفع الحوار والتعاون لمكافحة المسائل الأمنية، واتخاذ الإجراءات في كافة المجالات ،ويعتبر التعاون الامني بين الدول وليد امرين اساسيين :

- التخوف من الخطر الاجنبي (صراع الحرب الباردة) .
- سياسة التعايش السلمي كمرحلة مرت بها السياسة الدولية .

1 - سمينة صافا،**تعريف الأمن ،محاضرة في مقياس التعاون الامني وسياسات الدفاع** ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، 2011_2012 ، ص.15.
2 - يمينة صافا ، **نفس المرجع** .

وقد اقتصر التعاون الامني في بداية ظهوره على الدول الاوروبية الغربية وتطورت بعد وأثناء الحرب الباردة وخلال فترة التعايش السلمي ومع **1972** وخلال مؤتمر "**هلسنكي** " تم تحديد عشرة مبادئ اساسية صالحة لتشكيل أسس العلاقات بين الدول وهي :

- المساواة في السيادة .
- عدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها .
- عدم المساس بالحدود .
- سلامة ووحدة أراضي الدول .
- التسوية السلمية للنزاعات
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية [1].
- احترام حقوق الإنسان وحرياته، بما في ذلك حرية التفكير .
- المساواة وحق الأمن في تقرير مصيرها .
- التعاون بين الدول .
- الوفاق الدقيق بالالتزامات في ظل القانون الدولي[2] .

المطلب الثاني :آليات التعاون الأمني

كون كل من السياسات الوطنية وتحت الجهوية لا تكفي وحدها لحل معضلة الهجرة ومخلفاتها على كل من دول العبور والاستقبال خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعرف على هوية المهاجرين غير الشرعيين للتمكن من إرجاعهم إلى أوطانهم، هذا يتطلب وجود تعاون دولي يتسع ليضم السياسات الوطنية والجهوية لدول ضفتي غرب المتوسط، ليشكل علاقات وارتباطات فيما بين الضفتين، يندرج عنها تعاون خدمات الشرطة لمراقبة أفضل، تسيير وتنظيم محكمين، مما يساهم في القضاء على أشكال الجريمة المنظمة التي تترتب عن الهجرة غير الشرعية والتي تزعزع الأمن الإنساني لمجتمعات دول ضفتي غرب المتوسط

التعاون في إطار المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسطCSCM إن مشكلة الأمن في المتوسط قد تم التطرق إليها منذ سنوات 70 ، وذلك في إطار المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوربا، والعقد النهائي لهلسنكي (1أوت 1975)، يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي[3].

من خلال هذا العقد بينت الدول الأوروبية على أنها مقتنعة بأنه لابد من تناول مسالة الأمن في أوروبا في مضمون أكثر اتساعا للأمن في العالم، وعلى أنها مرتبطة من جانب الأمن بمنطقة المتوسط بأكملها، إلى حد أن مسار تحسين الأمن لابد أن لا يكون مقتصرا على أوربا، بل عليه أن يمتد إلى أجزاء أخرى من العالم وعلى وجه الخصوص منطقة المتوسط.

---

1 - يمينة صافا، **نفس المرجع .**

2 - يمينة صافا ،**مرجع سبق ذكره .**

3 - Bichara Khader, **L’Europe et la Méditerranée: géopolitique de la proximité**, op cit, p271.

إنشاء لجنة المتوسط في - هذه التصريحات تبعها اجتماع في بلغراد (1977- 1978)
في خضم هذه اللجنة ألحت الدول العربية على ضرورة المشاركة الفعلية في CSCE، إطار أعمال اللجنة وتمديد منطقة تطبيق مقاييس الأمن لكل المتوسط، إلا أن
طلبها هذا رفض، من دون شك نتيجة التخوف من أن مشاكل منطقة الشرق الأوسط تعرقل المفاوضات بشأن الوحدة الأوروبية.

بعد هذا الرفض عملت الدول العربية للمتوسط على جلب اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981 حول مسألة "تشجيع الأمن والتعاون في المتوسط"، وهو ما أدى إلى اقتراح إنشاء "مؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط."CSCM "

هذا الاقتراح عرف قبولا من قبل وزير خارجية الايطاليCianni de Michelis ونظيره الإسبانيFrancisco Ordonez في 24 سبتمبر 1990 ، مبررين قبولهم هذا على ثلاثة نقاط :

القرب الجغرافي، بحيث لا يمكن لأوريا أن تتجاهل المتوسطة الثانية تتمثل في الاعتماد المتبادل بحيث لا يمكن لأوروبا أن تحس بالأمن مادام المتوسط مسرحا للفروقات المقامية من حيث الديمغرافياء الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، وأخيرا الطوارئ، أي أنه على أوروبا وضع ميكانيزما للوقاية من الأزمات حتى لا تعرض عليها دون سابق إنذار، مثلما كان الحال في أزمة الخليج (الحرب على الكويت في 2 أوت 1990)[1].

وبالرغم من موضوعية التبريريات التي جابت في شكل مشروع إيطالي استاني، والتي قلتها أغلبية الدول العضوة في CSCE، وحتى رئيس اللجنة الأوروبية acque Delons إلا أن الحال لم يكن نفسه مع كل من انجلترا، ألمانيا والولايات المتحدة، لكون هذا المؤتمرCSCM يعارض وجود القوة البحرية السادسة في المتوسط، وبريطانيا تغذي نفس الشعور بخصوص مفترق جيبر الترِ، أما ألمانيا فمعارضتها فسرت بتركيز اهتمامها بمسألة توحيد الألمانيتين.[2]

بعد الحرب الباردة أصبحت مسألة الهجرة تختلف عما كانت عليه في سنوات 70 و 80 تزايد ضغط تدفقات المهاجرين شكل السمة الأساسية التي طبعت هذه المسألة في الوقت المعاصر، وأوربا تقع في مركز هذه التحركات جنوب-شمال، فقد أصبح المهاجر فاعلا على الساحة الدولية، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية للتحولات المالية، الثقافية التهديده ينشر الثقافة العربية والدين الإسلامي، والسياسية من تخوف المواطن الأوروبي منافسة المهاجر العربي باقتنائه منصبا في السياسة أو ممارسته التشريعات القانونية، والذي تتخوف منه الدول الأوربية بحدة هو الانتشار الكبير للمهاجرين السريين الذين ينشطون في مختلف الأعمال الإجرامية ساعين من وراء الله لتحسين وضعيتهم المعيشية التي كانت مزرية في أوطانهم بجنوب الضفة له[3]

---

[1] - Ibid , p 272.
[2] - Ibid , p 272.
[3] - Hayéte chériqui, **la politique méditerranénne de la France : entre diplomatie collective et leadership,**

كما أن فرنسا لم تعد الدولة الوحيدة المعنية، فالدول الثلاثة: إسبانيا، البرتغال، ايطاليا قطر للهجرة من زاوية التهديد الذي تواجهه سلطاتها (خاصة منها الأسبانية) عند مواجهتها للمهاجرين السريين القادمين في (Boat people) وهذا الحال يتكرر كذلك بإيطاليا البرتغال، ومالطا، فمن هنا جاءت فكرة الاور، الحوار المتوسطي وشي متقبلة في إطار مقاربة لتصفية جماعية التدفقات المهاجرين له[1].

لقد كان الهدف من وراء إقامة CSCM بناء عقارية شاملة وتطورية المشاكل المنطقة (المتوسط) من خلال تبني جملة من القواعد المقولة، بالتالي كانت CSCM تشكل إطارا شاملا للتعايش السلمي، نظام لحسن الجوار، تقاسم المسؤوليات والاعتماد المتبادل مما يفرض التعاون كبديل للمواجهة . [2]

ولعل رفض هذا المؤتمر راجع أساسا إلى أن بعض المسؤولين كانوا يخشون من أن تطالبهم الدول العربية بحرية التنقل لمهاجريها وبلورة وضعية خاصة تضمن حقوق المهاجرين في أوروبا، مقابل تحرير ولبرلة أنظمتها، بحيث أنه كان على المؤتمر العمل على تحقيق الاستقرار السياسي مقايل امتيازات اقتصادية ومالية، الأمر الذي يدفع مقيمي مشروع الأمن بالمتوسط من إلغاء كل عامل الاستقرار[3].

أما بالنسبة لاجتماع دول غرب المتوسط فرجع الفكرة إلى بدايات سنوات 80 طرحها الرئيس الفرنسي F.Mitterrand خلال زيارته للمغرب الأقصى في 1983، ليعود إليها فيما بعد في 1986، كل من رئيس الوزراء الإيطالي Bettino Craxi إسباني F.Gonzales [4] عنه، وقد عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الاجتماع الذي تم عقده بمرسيليا في فيفري 1998، والذي عرف بجوار زمن نه ضم فقط الجزائر المغرب الأقصى، تونس، فرنسا، إيطاليا، واسبانيا، ليتطور تدريجيا إلى حوار 35 بضمه للدول المغاربية الخمسة وإضافة كل من البرتغال ومالطا.[5]

ان معالجة موضوع الهجرة كان مشير مجا في الدورة الثالثة للحوار، التي كان من المفروض انعقادها في بداية 1992يوت، وتى تعطلت لأسباب منها مشاركة كل من فرنسا،

إيطاليا، واسبانيا في حرب الخليج 1991، الأحداث السياسية السيئة التي عرفها الجزائر والحصار الذي فرض على ليبيا[6].

paris, édition l'harmattan, 1997, p 114.

1 - Ibid , pp 114-115.

2 - : Ibid , p 191.

3 - Ibid , p 191.

4 - Bichara kader, **l'Europe et la méditerranée géopolitique de la proximité**, op-cit, p 274.

5 - الإستراتيجية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، من حوار 5+5 إلى حوار شامل، مجلة الجيش، العدد 413 ، ديسمبر 1997 ، ص 30 + 45

6 - حسين بوقارة ، **المرجع السابق**،ص.33.

لينبعث حوار(5+5) من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يوم 25 و26 جانفي 2001 بلشبونة البرتغالية، وانتهى برمجة أول اجتماع له تحتضنه تونس يومي گره ديسمبر 2003، تطرق هذا الاجتماع إلى مشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومتوسطية وملخص الأفكار التي جاءت فيه.

- لا يجب أن يصير النظر إلى أوروبا على أنها قلعة حصن معلقة على نفسها، وأن الحدود مفتوحة فقط للنقل البضائع، رؤوس الأموال وهي مغلقة أمام تنقل الأشخاص.

- أن تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية لن يصل إلى الفضاء نهائيا على الهجرة السرية بالرغم من مضاعفة المتابعة والتوقيفات وطرد المهاجرين السريين في الحدود، بحيث أن هذا لم يصل بعد إفشال رغبة هؤلاء المهاجرين في الالتحاق بأوروبا.

- المطالبة بالمزيد من المساعدات والإمكانيات التمكن من مواجهة هذا الظاهرة، فمراقبة التدفقات ومواجهة الأمن يتطلب جهودا عن طرق أوربا.[1]

أما في سوريا المنعقدة بالجزائر في 23 و 24 نوفمبر 2004، تطرقت إلى ثلاثة مواضيع أساسية وهامة للاستقرار في المنطقة (غرب المتوسط)، والتي هي: الاندماج المغاربي والعلاقات الاقتصادية في غرب المتوسط، الأمن والاستقرار في غرب المتوسط وأخيرا الهجرة والتحركات البشرية.[2]

وتغطي على هذا الاجتماع عالي الإرشات والهجرة السرية التي تشكل منذ سنين الاهتمام الأساسي للدول الأوروبية وللصقة الجوية المتوسط، وأنه إلى غاية الآن السياسات الأوروبية التي تم وضعها لمكافحة الهجرة السرية انطلاقا من السواحل المغاربية كانت قائمة على اقتراب أمني تسلطي الدرجة تجريم إشكالية ذات بعد وجذور اجتماعية[3]

كما تم خلال هذا الاجتماع اتخاذ إجراءات القمع المهاجرين خلال محاولتهم القطع البحر المتوسط بطريقة غير قانونية، وتوجيه إجراءات أخرى ضد شيكات المهربين والمساعدين على عبور الجدول الذين تحولوا إلى مافيا متخصصة في الاتجار بالبشر.

ودائما في مجال مكافحة الهجرة السرية، تم اقتراح إنشاء مراكز للحجز في دول المنبع التعليم تدفقتن المهاجرين وبالتالي تصفيتهم، إن هذا ما يزيد من التساؤل حول منطقة التبادل الحر التي هي في صميم الشكيل تبادل حر يخص قط البضائع ولا للأشخاص.[4]

لا غرابة في أن يشكل الحوض الغربي للمتوسط مسرحا للمبادرات الجادة لبلورة تمش متوسطي، فهو يمثل نواة المتوسطة الأصلية التي يستند إليها أي مشروع متوسطي شمولي، وما يربط هذه المبادرة بالرهان البشري هو درجة الحنة التي بلغتها قضية الهجرة خاصة منها

---

[1] - المرجع نفسه، ص.35.

[2] - المنذر الرزقي، " **الحوار5+5 دفه جهوي لمسار إقليمي** " تم تصفح الموقع يوم15 /2019/02 الرابط : www.hizbuttahrir.org/alsiyaya-politics/12-10-2000PF.html

[3] - Ibid .

[4] - Ibid .

السرية غربي المتوسط، بعد فشل المحاولات الأحادية في معالجتها باعتماد سياسة الانغلاق وانطلاقا من منظور يقتصر على البعد الأمني على حساب التعدين الإنساني والاجتماعي[1].

هذا وتكتسب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية في العقل الأوروبي، انطلاقا من أربع محددات، ترأسها محدد الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوروبية جاليات عربية كثيفة تنحدر من الدول المشاطئة المتوسط جنوبا، وتذكر الأرقام أن نحو 15 % من المغاربة يعيشون في أوروبا لتتبعه محددات كل من الطاقة، التجارة والاقتصاد أخيرا الأمن ومكافحة الإرهاب باعتبار أن الدراسة في الذهنية الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت معملا لتفريخ الإرهابى[2].

لذلك كان الهدف من وراء الشراكة الأورومتوسطية هو تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة الحوار، التبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، ووقعت بالفعل 27 دولة خمس عشرة منها أوروبية واثنتا عشرة منها جنوب متوسطية وثيقة برشلونة في عام 1995.[3]

فعملية برشلونة جاءت للتأكيد على الأهمية الإستراتيجية المتوسط إلى حد الرغبة في إعطاء نفسا جديدا لعلاقات دول الضفتين، قائمة على التعاون الشامل والتضامن، من أجل مواجهة الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في إطار الشراكة، وبهذا نكون قد حددت طموحاتها كالتالي[4]:

- إقامة منطقة أورومتوسطية مشتركة للسلام والاستقرار انطلاقا من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- إقامة منطقة الرخاء المشترك عن طريق إقامة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين بصورة تدريجية؛ .
- تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية، الثقافية والبشرية، بهدف تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التبادل ما بين المجتمعات المدنية[5].

ولقد تم التطرق في هذه النقطة الأخيرة إلى موضوع الهجرة بشكليها الشرعية وغير الشرعية، فنظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، تم تشجيع الاجتماعات الشرعية بخصوصها للوصول إلى اقتراحات من شأنها تنظيم تدفقات المهاجرين والتخفيف من حدة الضغط القادم من الجنوب، هذه الاجتماعات تأخذ بعين الاعتبار الخبرة المتحصل عليها في

---

[1] - Ibid .

[2] - سعيد اللاوندي، " **عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع-الأفاق-والتحديات**"، مجلة قضايا للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13 ،(د.ب.ن: جانفي 2006)، ص.17.

[3] - نفس المرجع السابق، ص. 17.

[4] -Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence euro méditerranéenne 27-28 Novembre 1995 تم التصفح يوم 2019/4/20 www.euromedrights.net/Français/barcelone/déclaration.html.

[5] - Ibid .

إطار برنامج MID-Migration، بما في ذالك تحسين ظروف حياة المهاجرين المقيمين قانونيا في دول الإتحاد[1]

أما بخصوص الهجرة السرية، فإنه يتم اجتماع الموظفين موسميا (دوريا) لدراسة الإجراءات التي تمكنهم من تحسين التعاون ما بين سلطات: الشرطة القضائية، الجمركية الإدارية وغيرها بهدف محاربة الهجرة غير الشرعية[2]

هذه الاجتماعات يتم تنظيمها في شكل مراسلات(communications).

إن منطلق الأمن في المتوسط لدى العقل الأوروبي، يجعله في اختيار أمام إمكانيتين مختلفتين، الأولى تتمثل في اعتبار المتوسط والنظر إليه أساسا من جانب أمني، فكونه يشكل الحدود البحرية للإلحاد، والتي من الضروري الانطلاق منها للتحكم في تدفقات المهاجرين، ومحاربة انتشار الإرهاب الدولي، وتشجيع سياسة تنمية قائمة على التعاون ضد الأعمال غير القانونية، هذا الاقتراب المطلق عليه اسم جانب جنوب flanc sud، يعتمد عليها حلف الشمال الأطلسي OTAN، أما الثانية فتتمثل في اعتبار المتوسط مجال جديد للتعاون أين تتلاعهم إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة للحوار ، والتي تخص كل المناطق الواقعة في حدود الإتحاد من المغرب العربي إلى روسيا [3].

وعيا بأهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبيئة القريبة منه، فإن مشروع الوثيقة لوضع دستور أوري يضع في عانه 5 من العنوان VIII أن: ينمي الاتحاد مع الدول المجاورة له علاقات مفضلة بهدف إقامة للرقابة وحسن الجوار ، مبني على قيم الإلحاد، ومكرسا من خلال العلاقات الضيقة والمسمية القائمة على التعاون .

من خلال هذا السياق، يتضح ميول الاتحاد الأوروبي إلى الإمكانية الثانية، في سياسة الجوار الأوروبية التي تبنتها ينية تشجيع وتقوية مسار الشراكة الأوررمتوسطية المنطلق في 1995، بالرغم من نظرة الجنوب لهذا الخيار على أنه البعد الأمني.

المطلب الثالث : مفهوم التعاون الامني الاقليمي .

يعرف الأمن الاقليمي على أنه " سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد الدخول في تنظيم وتعاون عسكري اامني لدول الاقليم لمنع اي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الامني والعسكري على جبهاتها الداخلية "[4].

يرتبط اي نظام امني اقليمي بخصائص النظام على المستوى الاقليمي من جهة وخصائص التعاون الامني المبني على مدى اداك التهديدات ،التحديات والمخاطر من جهة

---

1 - Ibid .

2 - Ibid .

3 - Jinan Limam, **La sécurité en Méditerranée du partenariat au voisinage : ou la longue marche vers une sécurité coopérative**, p 157.

4 - خليل حسين ،**نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي العام** ، من الموقع www drkhalilhusse

اخرى ،لذا يتعلق تحليل اي نظام تعاون امني اقليمي بدراسة الترتيبات الامنية كنماذج لهذا التعاون في سياق بنى التصورات والخطابات السياسية لمعنية.[1]

وتمثلت هذه الترتيبات في التحالفات كاقدم صور التعاون الدولية ،وبالرغم ممن تميز معظمها بالطابع الاقليمي، وخدمت اغراض دفاعية وهجومية لمواجهة تهديد خصم مشترك سواء كان داخليا او خارجيا ،والامن الجماعي كاهم مقاربات الأمن الاقليمي ،والانظمة الفرعية التي تتعامل مع اهم القضايا المطروحة على الاحداث الامنية الاقليمية او التي قد تكون اضيق نطاقا أين يتم اقامة نظام امني محدد للتعامل مع مشكلة محددة والمتمثلة في المنظومات الامنية او جماعات الأمن[2].

وقد اقتضى الاعتماد المتبادل الامني العودة الى المنظومات الدولية كالية للتنظيم والتسوية الذاتية التي اخفقت في تحقيقها التحالفات ،لذا برزت اهمية هذه المنظومات في اطار الاستراتيجية التقليدية في امكانية مساهمتها في بناء الأمن على المستويين الاقليمي والعالمي في ظل حالة الفوضى التي تميز السياسة العالمية ودعم التعاون على المدى البعيد من خلال مسارات التكيف مع الوضعيات الدولية الجديدة [3].

المبحث الثالث : السياسة الامنية الاوروبية المشتركة

تعد السياسات والخطط والاتفاقيات والقوانين النموذجية الاوروبية هي ثمرة التعاون الامني الاوروبي و أداة الاجهزة الامنية الاوروبية التنفيذية التي يتم بموجبها تحقيق الأمن الاوروبي ،ويتم اعداد الخطط والسيارات والاتفاقيات الامنية الاوروبية وفق اجراءات نظامية وعلمية وفنية مطولة يعمل بها بعد إقرارها النهائي .

مفهوم السياسة الامنية الاوروبية المشتركة:

السياسة الأمنية يقصد بها " عريضة تضم سياسات مختلفة المساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعل الدولي والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني " [4].

1 - سعيد اللاندوي ، المرجع السابق،ص. 19.
2 - زهير حواس ،**الحوارات الامنية في المتوسط** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،جامعة باتنة ،2010 _2011 ،ص.28.
3 - **نفس المرجع** ،ص. 31_32.
4 - ماغلين بورن ،**التسلح ونزع السلاح والامن الدولي** ،تر: فادي (مركز دراسة الوحدة العربية)،ص. 44.

المطلب الاول : اهداف السياسة الامنية الاوروبية المشتركة

حددت اتفاقية ماستريخت لسنة **1992** في بندها الخامس اهداف السياسة الامنية الاوروبية والتي تمثلت في العناصر التالية:

- العمل على حفظ الأمن و السلم الدوليين، اقتداءا بميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي وميثاق باريس .

- الدفاع على أسس الاتحاد الاوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الاوروبي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة (التهديدات الأمنية الجديدة: الإرهاب ، المخدرات التهديدات العسكرية .....)

- التعهد الجماعي بين وحدات الاتحاد الاوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة بين الدول الاعضاء .

- ضرورة حماية وصيانة الاستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريخت وتبنته معاهدة امستردام من خلال وجوب الدفاع عن استقلال الاتحاد الاوروبي امام اي اعتدال محتمل[1] .

- مكافحة الإرهاب العبر للقارات .

- وضع برامج ومخططات مشتركة للحد من انتشار المخدرات وانتشار ظاهرة الاتجار بأعضاء البشر[2] .

كما تهدف ايضا السياسة الامنية الاوروبية الى تحقيق الرخاء الفرد الاوروبي وكذا تحقيق التعاون الامني الاقليمي والداخلي لي دول الأعضاء، ويراعي الاتحاد الأوروبي في بناء سياسته الامنية المشتركة مجموعة من الشروط الضرورية لبناء اي سياسة امنية وتتمثل هذه الشروط في النقاط التالية :

- ضرورة مراعاة أولوية توسيع الاتحاد الأوروبي والانفتاح على الشرق لاحتواء الصراعات الأثنية والتي تعتبر اكبر تهديد للأمن الأوروبي خاصة المهاجرين من الشرق .

- ضرورة انجاح الوحدة النقدية للاتحاد الاوروبي من خلال بروز اليورو كعملة دولية تعرف أعلى المستويات في الصرف (البورصات والبنوك العالمية)

1 - كمال مصطفى محمد فؤاد ، **المرجع السابق، ص132 .**
2 - **نفس المرجع و الموضع.**

- التركيز على تطوير المجالات الخاصة بقطاع الامن ،فيجب على أوروبا ان تصبح فاعلا عالميا في اعادة البناء والتركيز على تطوير صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية .

- الاهتمام بالأمن الإقليمي من خلال البحث عن شريك امني اقليمي مثل منطقة جنوب المتوسط باعتباره منطقة امتداد امني لأجل تناقش امني اقتصادي سياسي [1]

المطلب الثاني : الاستراتيجيات العسكرية والدفاعية الاوروبية .

#**منظمة الأمن والتعاون الأوروبي:** في **1** اوت **1975** تم التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر التعاون الامني الاوروبي بهلسنكي ،بحضور زعماء **32**دولة أوروبية والاتحاد السوفياتي ،كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت الوثيقة النقاط التالية :

_ المساواة في السيادة والاحترام المتبادل الحقوق السيادية لكل دولة .

_الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها

_ احترام الحدود الدولية .

_ حل النزاعات بالوسائل السلمية .وكان الهدف وراء انشاء هذه المنظمة هو تحقيق الوحدة الالمانية وانهاء الصراع بين الشرق والغرب وهذا من خلال :

* عملية ضبط التسلح .

* الاعتماد على وسائل الحوار والدبلوماسية في حالة النزاعات .

* الاهتمام اكثر بالمسائل الامنية .

* حماية حقوق الانسان.

* احياء ونشر الديمقراطية .

وبعد تحول المؤتمر الى منظمة انبثقت عنها مجموعة من الأجهزة و المؤسسات ،فأصبحت تجتمع أسبوعيا في فيينا لمناقشة الجوانب العسكرية والأمنية والتركيز على مسائل الأمن ،اضافة الى تعزيز حكم القانون والوقاية من التعذيب حرية التنقل ،الجريمة المنظمة ، مسائل الجنس ،تحسين الظروف المعيشية والتقليل من التمييز العنصري والحد من العنف ضد الاعراف.

---

1 - مالك عوني، المرجع السابق، **ص. 88_94.**

كما دعت ذات المنظمة الى ضرورة الاهتمام بالتنمية والتعاون الإقتصادي من اجل الفضاء على الهجرة غير الشرعية والحد من النزاعات الداخلية ،والى جانب ذلك فقد اهتمت ايضا المنظمة بالجانب العسكري واوجبت ضرورة امتلاك تكنولوجيا عسكرية حديثة ورفع المستويات الدفاعية للدول الاعضاء .

ـ اتحاد غرب أوروبا :

نشأ اتحاد غرب اوروبا بموجب اتفاقية بروكسل لسنة **1948** تحت اسم اتفاقية التعاون الإقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي ،وصادقت على الاتفاقية كل من بلجيكا فرنسا لوكسمبورغ ،هولندا وبريطانيا ،ثم انضمت كل من المانيا الفدرالية ،وايطاليا بموجب اتفاقية باريس سنة **1954** ، وثم اطلق عليها اسم اتحاد غرب اوروبا ،ثم انضمت كل من إسبانيا والبرتغال في نوفمبر **1988**، وبعدها جاء الدور على اليوناني التي انضمت في نوفمبر **1992 .**

وقد تمثلت أهداف اتحاد غرب اوروبا في مايلي :

_ الدفاع المشترك كإجراء رضعي لأي توسع سوفياتي في أوروبا .

_ الاهتمام بالتنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي بين الدول الاعضاء

_ تزايد المخاوف من العودة للإستراتيجية العدوانية لألمانيا بعد تسليحها .

كما يعتبر اتحاد غرب اوروبا اول منظمة اهتمت بالسياسة الامنية المشتركة وهو ما دفع بالاتحاد الاوروبي الى تغيير مهام المنظمة وهذا نظرا لضرورة ايجاد تعاون اوروبي في المسائل الدفاعية وفي الابعاد السياسية والاقتصادية السياسة الامنية ،اضافة الى بروز اتفاقيات **"سارت "** لنزع السلاح ومنع التسلح مما اسفر عن زوال تدريجي الحرب الباردة[1] .

ومع توقيع معاهدة ماستريخت 1992 أصبح اتحاد غرب اوروبا فاعلا رئيسيا في تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، حيث حددت المعاهد العلاقة القانونية بين احاد غرب اوروبا والاتحاد الاوروبي من جهة ،وحلف الشمال الاطلسي من جهة اخرى ،كما شارك اتحاد غرب اوروبا بفاعلية كبيرة في احداث البوسنة بمشاركة الحلف الاطلسي في الحظر البحري ، وشارك أيضا في إدارة مدينة موستار جنوب البوسنة والهرسك من خلال قوة البوليس .

1 - عماد جاد ، **حلف الاطلنطي ومهام جديدة في بيئة امنية مغايرة** (مصر مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية 1998) ص.133 .

ويعتبر اتحاد غرب اوروبا الجناح العسكري للاتحاد الأوروبي، حيث جاء في **"المادة 04 "** من معاهدة **"ماستريخت "** يطلب من اتحاد غرب اوروبا والذي بشكل جزء اساسي في تطور الاتحاد الاوروبي بلورة وتجسيد القرارات ومهام الاتحاد التي لها علاقة بمجال الدفاع.[1]

المطلب الثالث : عراقيل بناء سياسية أمنية الأوروبية مشتركة

ان لجوء الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة امنية مشتركة، كان مرتبطا باعتبارات عديدة، من بينها قدرة الدول الأوروبية على التحول من الجانب الاقتصادي الى الجانب السياسي بفضل التعاون المشترك بين الأطراف وكذا الرغبة في توحيد الدول الأوروبية في جميع المجالات، وذلك مع تنامي بؤر تنافسية جديدة اوجبت ايلاء إهتمام اكبر بالمجال الأمني نظرا لصعوبته، وهذا بفعل بعض الاختلافات الداخلية وكذا وجود تأثيرات خارجية أثرت نوعا ما في تطوير سياسة امنية اوروبية مشتركة.

الفرع الأول : الاختلافات الداخلية

1 - امريكا وحلف الأطلسي (بين الولاء البريطاني والاستقلالية الفرنسية):

تسعى فرنسا والى جانبها المانيا إلى تبني سياسة امنية اوروبية مستقلة، قائمة على مبدا حماية النفس بالنفس ودون مساعدة الحلف الأطلسي، حيث يرى الفرنسيون إن أوروبا قادرة على اقامة نظام دفاعي مستقل بفضل قدراتها العسكرية وبفضل المعادن الأمني لدولها، وتدعمت هذه الفكرة اكثر عندما قادت فرنسا بعض دول اوروبا من المانيا واسبانيا ولوكسمبورغ الى انشاء ما يسمى بالقوة الأوروبية، ثم انشاء القوة الأوروبية البحرية بتعاون كل من فرنسا، اسبانيا وايطاليا، لكن هاتين القوتين لم تصلا الى المستوى المطلوب، كما ترى فرنسا ايضا بان الحرب على الارهاب فكرة غير مجدية على خلاف بعض الدول الأوروبية، حيث لا يدعم الفرنسيون اسلوب المطاردة العسكرية مثلما تدعو إليه أمريكا ويقوم به حلف الأطلسي في أفغانستان، بل يتم حسب رأيهم بمعالجة اسبابه[2].

في الجانب الاخر فان بريطانيا تعرقل بناء سياسة أمنية مشتركة ومستقلة، حيث ترفض تماما الانفصال عن التعاون مع حلف الأطلسي، وتعطل المبادرات المتناقضة مع السياسة الأمريكية، إضافة إلى انفرادها باتخاذ القرارات دون العودة إلى المجموعة الأوروبية، وهذا ما ظهر جليا على ارض الواقع من خلال الاعتداء الأمريكي على ليبيا سنة 1986، حيث سمحت بريطانيا باستغلال مجالها الجوي لقوات الطيران الامريكي دون التشاور مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يتعارض مع القانون الأوروبي المشترك في المادة 30-02'.

[1] - كمال مصطفى محمد فؤاد نهرا ،**مرجع سبق ذكره** ،ص.**140 .**

[2] - مجلة جيش، **مرجع سبق ذكره**، ص. 10.

وبخصوص التزامات بريطانيا تجاه امريكا وحلف الأطلسي، فهي ترى أن امن أمريكا مرتبط بامن جميع أعضاء الحلف، خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب ، حيث كانت بريطانيا الذراع الأيمن للولايات المتحدة الأمريكية في حملتها العسكرية على افغانستان[1].

وقد ظلت مواقف بريطانيا بشان السياسة الأمنية الأوروبية متضاربة، فتارة ترفض الفكرة وتارة اخرى تدعو إلى ذلك، وتجلى هذا من خلال قمة سان مالو" فرنسا في ديسمبر 1998 اين دعت إلى ضرورة تشكيل قوة عسكرية أوروبية مستقلة لمواجهة الأزمات الدولية.

لكن الشيء الأكيد هو الاختلاف التام بين فرنسا وبريطانيا بشان السياسة الأمنية المشتركة باعتبار أن بريطانيا هي الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فلا تستطيع أبدا التراجع عن استراتيجياتها وسياساتها، وتبقى رهينة للخيارات الأمريكية، وتربط قيام أي وحدة أمنية أوروبية بعيدا عن حلف الأطلسي غير ممكنة بتاتا، وتلقى دعمها في ذلك من أمريكا، التي ترى هي الأخرى أن أوروبا غير قادرة لوحدها على مواجهة الأزمات الدولية عبر نظامها الخاص، وتجلت حقيقة الأمر في ذلك خلال احداث البلقان عندما تراجعت كل من أمريكا وبريطانيا عن التدخل، وتركت المجال أمام دول الاتحاد الأوروبي التي لم تنجح في الأمر، وهو ما زاد من قناعة عدم استقلالية النظام الأمني والدفاعي لأوروبا وضرورة العودة إلى الدعم الأطلسي والأمريكي.[2]

2 - التوسع الأوروبي :

بقدر ما كانت فكرة لم شمل الدول الأوروبية في كيان موحد يشمل جميع الميادين وحمايته من الاختراقات السوفياتية، أصبح ذلك بمثابة تهديد امني خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وما خلفه من انعكاسات سلبية كانتشار للجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، وكذا التكنولوجيا النووية وبالتالي فان التوسع نحو الشرق يعد بمثابة حد امني لأوروبا، لان هذه الأخيرة تعتبر دول الشرق الأوروبي مصادر تهديد خطر دائم للنزاعات الاثنية والعرقية التي تدور بداخلها[3]، إضافة الى عجز بعض الدول مثل دول البلقان خاصة، عن توفير الاستقرار المجتمعاتها، سواء اقتصاديا، اجتماعيا او سياسيا، وهو ما جعلها عرضة للاستغلال من طرف العصابات المافيوية الدولية التي أصبحت تمارس كل انواع المحظور من تجارة المخدرات إلى تجارة الأفراد وغيرها .

هذا ما جعل رغبة الاتحاد الأوروبي في التوسع نحو الشرق تشهد تغيرا في المجال الأمني مرورا بتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ودفع به إلى اتخاذ إجراءات استثنائية الدول الشرق الراغبة في الانضمام، من بينها :

- فرض شروط الوفاء بمعايير الديمقراطية من خلال تطوير مجالات الحرية والعدالة، وحسن المعيشة وتنقل الأفراد.

---

[1] - كمال مصطفى محمد، فؤاد نهرا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 223-225.
[2] - عوني مالك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 88-94.
[3] - مارينا كارباني، **مرجع سبق ذكره**، ص 393.

- القدرة على تنفيذ المكتسبات المشتركة في مجال الأمن الداخلي والخارجي.

وقد عرفت مسالة توسيع الاتحاد الأوروبي جدلا واسعا لدى الأوساط الأوروبية، ففي وقت يرى فيه البعض انها فرصة تاريخية لتوجيد أوروبا وتحقيق قدر كبير من الأمن والاستقرار، يرى البعض الاخر انها مشكلة وخطر يهدد الوحدة الأوروبية .

الفرع الثاني : التأثيرات الخارجية

اضافة الى الخلافات الداخلية التي تشهدها دول الاتحاد الأوروبي بشان بناء سياسة أمنية مشتركة، تواجه هذه الأخيرة عوامل خارجية أثرت نوعا ما في ذلك، وعرقلت تطور تلك السياسة، وتتلخص ابرز العراقيل التي تحول دون توحيد البنية الأمنية الأوروبية في :

1- تاثير حلف الأطلسي وأمريكا :

سعي الحلف الأطلسي منذ بداية نشأته إلى العمل مع شركائه للقضاء على المد الشيوعي، وخاصة في القارة الأوروبية رافعا شعار الدفاع المشترك، لكن سرعان ما تغيرت المهام بعد انهيار المعسكر الشيوعي وما خلفه من فراغ أمني، على الحلف الاستعداد لمواجهته، وهنا تكمن المشكلة حيث أصبح التفكير الأوروبي ينادي بضرورة الدفاع الجماعي والتركيز على أمن الأعضاء، في حين التوجه الأمريكي يهدف بالأساس الى تحقيق المصلحة الأمنية من خلال سعيه إلى التحكم في دواليب القيادة وصنع القرار[1].

وتسعى الدول الأوروبية إلى تحويل تقلها الاقتصادي الى تقل سياسي لتصبح لاعبا قويا على مسرح السياسة الدولية، لكنها ترى في حلف الأطلسي عائقا لها من خلال منع هذا الاخير تأميم السياسات الدفاعية والأمنية من جانب الدول الأعضاء الذين يفترض أنهم يصيغون سياساتهم الأمنية في اطار الحلف وليس على اسس وطنية.... وان جوهر الحلف هو وجود كيان عسكري موحد ومشترك، هذا الكيان ينهض على هياكل وخطط عسكرية متكاملة ومشتركة، ونظم للتشاور والحوار، ولعل ذلك كفيل بالحيلولة دون التأميم.

ورغم الجهود الأوروبية في مساعيها المستقلة عن حلف الأطلسي الا انه على ارض الواقع يمكن القول انها غير قادرة في المجال العسكري والدفاعي، وهذا ما يظهر جليا من خلال النزاع المتجدد بين القبارصة الأتراك واليونانيين، وهو ما أبان عن العجز التام للمجموعة الأوروبية في حل الأزمة، إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية في تكسير كل المحاولات الهادفة إلى تطوير السياسة الأمنية الأوروبية، وتسعى دوما إلى إبقاء اوروبا تحت مظلة الحلف الأطلسي، مثلما كان عليه الحال منذ إنشاء الحلف وقبله، حيث تحملت الولايات المتحدة عبء الدفاع عن اوروبا من أخطار التهديدات النووية قبل امتلاكها، وكذلك من الأخطار الجديدة.

2 - التأثير الروسي :

[1] - انور الهواري، **الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي**، **مجلة السياسة الدولية**، جويلية 1997، عدد 129، ص 71.

ترى اوروبا أن روسيا مازالت تشكل خطرا على الأمن الأوروبي ليس فقط بسبب قدراتها العسكرية وإنما بسبب تخوفها من عدم نجاحها في التحول نحو النموذج الغربي، فالقادة الأوروبيون يرون أن التهديدات التي قد تأتي من الجهة الشرقية لهم عبر روسيا قد تكون ناتجة بسبب شعور هذه الأخيرة بالعزلة الدولية وعدم اشراكها في شؤون المجتمع الدولي، وبالتالي عزوفها عن التحول نحو نماذج حرية الفرد واقتصاد السوق، وعودتها إلى العقيدة الشمولية، ومن هنا يعترف الأوروبيون أن الوسيلة الاساسية لضمان الأمن والاستقرار الأوروبيين من الجهة الشرقية، هو احلال القيم الغربية الأوروبية محل القيم الشيوعية والشمولية داخل روسيا، فالاتحاد الأوروبي ومنذ انهيار المعسكر الشيوعي، وهو يسعى إلى توسيع مداه نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب روسيا[1].

وفي الجانب الاخر ترى روسيا انه من مصلحتها وجود شريك امني متعاون كالإتحاد الأوروبي يساعدها على اعادة مكانتها الدولية كدولة عظمى في النظام العالمي الجديد، فالاتحاد الأوروبي يريد بذل قصارى جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بشدة بتحويل نفسها من موقع المفعول الى موقع الفاعل بتجسيد سياسة أمنية أوروبية مشتركة، من خلال ضمان شريك متعاون من الجهة الشرقية وله مكانته الدولية[2].

الا ان المواقف الروسية نحو سياسة امنية اوروبية عرفت تغيرات وتحولات نتيجة اعتبارات عديدة، فقد اعتبرت روسيا آن ازمة كوسوفو قد بينت النية الحقيقية للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى أضعاف روسيا، ويمكن تحديد موقفين لروسيا تجاه بناء سياسة امنية اوروبية مشتركة هما[3]:

- **الموقف الاول :** تشترط روسيا على الاتحاد الأوروبي تقليص دور حلف الأطلسي " الذي تعتبره في اطاره مظلة للأمن الأوروبي بمثابة تهديد للأمن القومي الروسي " في القارة الأوروبية، خاصة في المناطق الوسطى والشرقية التي تعتبرها روسيا مناطق نفوذ.

الموقف الثاني : بمجرد قبول الاتحاد الأوروبي بزرع الدرع الصاروخي على اراضيها فان امن أوروبا مرتبط بامن أمريكا، وبالتالي فان روسيا ترى نفسها مصدر التهديد الشرقي.

ان الحديث عن سياسة امنية اوروبية مشتركة اخذ حيزا كبيرا من الاهتمام لدى القادة الأوروبيين وبالأخص العسكريين، وبقدر ماهي مفيدة في تعزيز الاستقرار للمجتمع الأوروبي، بقدر ماهي شاقة في تجسيدها على ارض الواقع، لاعتبارات عديدة، سواء كانت داخلية او خارجية، لذا يجب الاعتراف بحجم الطموحات الأوروبية المشروعة بشان وحدة أمنية أوروبية مشتركة توازي القوة الاقتصادية وكذا النفوذ السياسي للمجموعة الأوروبية في المسرح الدولي.

---

[1] - قريب بلال، **مرجع سبق ذكره**، ص. 100.

[2] - فلاديمير بارانوفسكي، **روسيا والأمن الأوروبي**، من الموقع:WWW..ciaonet. org

[3] - محمد الفطيسي، **قراءة في استراتيجية الأمن القومي الروسي**، من الموقع:

Www .coe .fr/ index asp

الفصل الثاني

اثارت قضية الأمن الاوروبي قلقا عميقا لدى الأوساط المعنية، أما في شرق أو غرب أوروبا ،خاصة مع ظهور موجة من التهديدات الأمنية الخطيرة ،مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة ... الخ ،وما خلفته من نتائج سلبية في كل الميادين ،ورسم صورة للقلق الأوروبي ،إلا ان دول الاتحاد الأوروبي سرعان ما استجابت لهذه المخاطر المحدقة التي تكاد تعصف بالمشروع الأوروبي الموحد ،وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الردعية للحد أو التقليل من حجم التهديدات ،مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة انطلاقا من الحوار الدبلوماسي وصولا الى الجانب العسكري والدفاعي خاصة ،وإضافة إلى الموقع الاستراتيجي العام للاتحاد الأوروبي،والذي يبدو مرتبطا ارتباطا وثيقا بأقاليم مجاورة ،إلى أن يتعاون مع هذه الأطراف ،خاصة في المجال الأمني ،من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقرار باعتباره شريكا أساسيا في دعم وتعزيز الأمن الدولي .

المبحث الأول : التهديدات العسكرية وغير العسكرية

تهديدات الأمن الأوروبي هي المخاطر التي تحيط بالوحدة الأوروبية وتحول دون تحقيق الأهداف الأمنية الأوروبية ،لذلك فان التهديدات الأمنية التي تؤثر على أي أسرة أوروبية لها انعكاساتها على اسر أوروبية أخرى ،كما أن أي تهديد امني يصيب طرفا من أطراف أي دولة أوروبية, لا محالة أنه يصيب أسرا أوروبية في أعماق دولة أوروبية أخرى اجلا ام عاجلا ،ويمكن تقسيم هذه التهديدات إلى عسكرية وغير عسكرية

المطلب الأول : التهديدات العسكرية

1 _ الإرهاب : قبل التطرق لمظاهر تهديد الإرهاب الأمن الأوروبي ،لابد من معرفة ماهيته :
تعريف الإرهاب : هوكل سلوك عدوانية نادي او معنوي ،سواء كان ظاهريا ام باطنيا ينتج عنه تهديد وتخويف وترويع للابرياء، وايذائهم وإعاقتهم جسديا او فكريا او نفسيا او روحيا ، او حتى في ممتلكاتهم ومصالحهم بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة بما في ذلك الوسائل الالكترونية الحديثة كالانترنت والهاتف لتحقيق اطماع ومآرب سياسية او عقائدية او اقتصادية [1].

وورد في القرآن الكريم بمعنى الردع في قوله " واعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم " [2] .

وتعرفه الموسوعة السياسية بانه " استخدام العنف غير القانوني او التهديد به بغية تحقيق هدف سياسي معين ،مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات ،وفي نفس الإطار يعرفه الدكتور اسماعيل صبري على أنه " نوع من العنف المبرر وغير المشروع بمقياس قانوني وأخلاقي الذي يتخطى الحدود السياسية للدول" [3].

وبعد استعراض التعريفات التي تناولت الإرهاب فانه يمكننا استخلاص عدد من

سمات العمل الإرهابي اهمها :

_ الإرهاب عمل عنيف يعرض الارواح والممتلكات للخطر او يهدد بتعريضها .

_ الإرهاب موجه الى أفراد او مؤسسات او مصالح تابعة لدولة ما .

_ الإرهاب يقوم به أفراد او جماعات مستقلون او مدعمون من دولة ما .

_ الإرهاب يخلق حالة من القلق والخوف وسلب الناس منهم .

_ الإرهاب يحتمل أكثر من تفسير ،فالإرهابي في نظر جماعة هو محارب من اجل الحرية .

_ الارهاب سلوك يستهدف مساحة اوسع من مساحة الضحايا المباشرين .

_ الارهاب له عواقب تتعدى الحدود الوطنية وربما الاقليمية.

1 - مسعود قيراط ،**دراسة البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته**(الرياض: جامعة نياف العلوم الامنية 2011) ،ص.19.
2 - القرآن الكريم ،سورة الانفال ،الاية 116.
3 - سليم قرحالي ،**مفهوم الارهاب في القانون الدولي** ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،1998 ، ص.16.

_ الارهاب قد يكون في بعض الحالات ردا على حالة ظلم قائمة ،وفي هذه الحالة ينتفي وجود الارهاب اذا كانت هناك عدالة سياسية واجتماعية .

_ الارهابيون اناس ادى بهم فقدان الامل والاحباط الى القيام بأعمال ارهابية .

_ الارهاب قصده تحقيق اهداف[1] .

اما بالنسبة لمظاهر تهديد الارهاب الأمن الاوروبي فقد سجلت دراسات ارتفاع عدد الهجمات الارهابية في اوروبا الى نسبة 500 %مابين السبعينات واوائل سنة 2000.وقد اظهر الكاتب "رامون سبايج" وهو خبير في مجال الانماط العالمية لجرائم الارهاب وقوع 19 حادثة ارهابية ما بين 1990 و 2000 ، فيما حدد الرقم المتوسط لعدد الضحايا ب 1،6 حالة وفاة لكل حادثة ارهابية [2].

وشهدت النشاطات الارهابية في اوروبا زيادة هائلة في السنوات الاخيرة ،ففي سنة 2007 مثلا ،شن الارهابيون او حاولوا تنفيذ 583 هجمة ،اي بزيادة نسبتها 24 % عن سنة 2006 ،في وقت القي فيه القبض عن 1044 شخص ذا صلة باعتداءات ارهابية وبزيادة 48 % مقارنة مع سنة 2006 [3].

وقد اشار التقرير السنوي لمكتب الشرطة الاوروبية لسنة 2007 ان معظم الهجمات الارهابية التي تم الإعلان عنها كانت منسوبة الى الجماعات الانفصالية في اقليم الباسك المعروفة باسم "ايتا " في إسبانيا او " جبهة التحرير الوطنية الكورسيكية "في فرنسا علما ان هاتين المنظمتين مسؤولتين عن 517 هجمة ،والتي تشكل 88% من مجموعة الهجمات الارهابية[4] .

وفيما يتعلق بالارهاب الاسلامي فلم يتم تسجيل سوى خمس هجمات : هجمتان فاشلتان في المملكة المتحدة (هجمات غلاسكو) وتم احباط هجمتين في ألمانيا وحالة واحدة من الدنمارك (حالة جلاسفيج) ورغم ذلك الا أنه لا يزال ينظر الى الارهاب الاسلامي على أنه التهديد الرئيسي للامن الاوروبي بحيث ان معظم التحقيقات التي اجريت في الهجمات الارهابية الاسلامية الفاشلة او التي تم احباطها في اتحاد اوروبي اظهرت استمرار الارهابيين الاسلاميين في الغي الى التسبب في وقوع اصابات جماعية من غير تمييز ،وهذا لم يلاحظ فقط

1 - محمد عوض الهزايمية ،**قضايا دولية** (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ،2007)، ص.53 .
2 - لوسيان بيان ،**العصابات الارهابية في اوروبا** ،**صحيفة البابيس الاسبانية** ،تر:فاطمة محمود، ص.13 .
3 - لوسيان بيان ،**العصابات الارهابية في اوروبا** ،المرجع نفسه، ص.13 .
4 - صادق ابو سعود ،**اليوروبول يكشف الاتجاهات الجهادية في اوروبا** ،جريدة الاهرام ،ص.4.

في اختيار الاهداف ولكن ايضا في بالاساليب المتبعة والمتفجرات المستخدم ،وتعود اصول المقبوض عليك بتهمة الارهاب الاسلامي الى شمال افريقيا ،وفي نفس السباق تشير الدراسات الى وجود ما يقارب 400 ارهابي يعملون بمفردهم داخل اوروبا[1].

2_ **أسلحة الدمار الشامل:** تعرف اسلحة الدمار الشامل لانها مصطلح دولي يسود العالم المعاصر ويعني عامة تملك الدول كل او بعض الاسلحة التالية : الاسلحة الكيميائية ، الاسلحة البيولوجية ،الاسلحة النتروجينية ، الاسلحة الجيوفزيائية ،الصواريخ طويلة المدى حاملة الرؤوس الكيميائية او البيولوجية النووية ،ومن يمتلك هذه الاسلحة يعرض نفسه لعقوبات قاسية من الأمن المتحدة [2].

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر تفكك الاسلحة النووية التكتيكية الاستراتيجية بين جمهوريات : روسيا الاتحادية ،اكرانيا وروسيا البيضاء ،وهذا ما ادى لقلق وتوتر دول الاتحاد الاوروبي على امنها واستقرارها ،ومن اهم مظاهر الأمن الاوروبي :

_ الخلاف بين روسيا الاتحادية اوكرانيا حول الاحقية الشرعية لهذه الاسلحة ،اسطول البحر الاسود، بحر قزوين وجزر القرم ،حيث كان من الممكن ان يتحول الخلاف الى صراع مسلح يهدد الأمن الاوروبي .

_ تخوف دول اكرانيا وروسيا البيضاء من إستعمال الاسلحة في الازمات باعتبارها ادوات حرب لا ادوات ردع لأنها لا أملك خبرة في إستعمال هذه الاسلحة وتقدير مخاطرها .

_ تمسك الدول بالاسلحة النووية ورفضها الدخول في محادثات للحد منها[3] .

الا أنه باعتبار روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني للاتحاد السوفياتي والمتحدث الرسمي في اتفاقيات حفظ الاسلحة الاستراتيجية ،كان على الدول الاخرى اعادة الاسلحة لموسكو لتفكيكها ،وهذا ما وافقت عليه روسيا البيضاء وكازاخستان ،اما اوكرانيا اشترطت عقد اتفاقية مع كل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية تتعهد بموجبه الدولتان بضمان امنها واحترام سيادتها والدفاع عنها في حالة العدوانية وهذا ما جاء في قمة منظمة الامن والتعاون في اوروبا المنعقدة في 05 جويلية 1994[4].

---

1 - لوسيان ابيان , نفس المرجع .
2 - اسماعيل عبد الفتاح ،**معجم مصطلحات عصر العولمة** (القاهرة دار ثقافة للنشر 2004)،ص.124 .
3 - بوحادة سارة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص.70 .
4 - **نفس المرجع**.

كما يضاف إلى ذلك أيضا سلامة المنشئات النووية ،واستجابة لموجة القلق واسعة النطاق في اوساط المواطنين الاوروبيين من ان يقع في اوروبا حادثا مماثلا لكارثة مفاعل فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان في مارس 2011،فقد اجريت الاختبارات على 134 مفاعلا نوويا في 14 دولة عضو في الاتحاد الاوروبي بيد ان النتائج التي اوردها التقرير ،الذي صدر في بروكسل يوم 4 اكتوبر ،تشير الى ان مواطني الاتحاد الاوروبي لديهم مبررات وجيهة الشعور بالخوف : فمجرد اربع دول فقط تعمل حاليا بنظم سلامة اضافية مستقلة عن انظمة السلامة الاعتيادية ، وتقع في مناطق محمية جيدا ضد الأحداث الخارجية، كما كشفت اختبارات الإجهاد أنه حالة أربعة مفاعلات (في بلدين مختلفين) ،يتاح للمشغلين مجرد ساعة واحدة فقط لاستعادة وظائف الامان في حالة فقدان الطاقة الكهربائية ،وانه لم يتم تركيب الاجهزة الزلزالية في مواقعها حتى الان في عشرة مفاعلات ،وبينت النتائج ان سبعة دول فقط تحوز المعدات المتنقلة وخاصة مولدات الديزل اللازمة في حالة فقدان الطاقة الكهربائية تماما ووقوع احداث خارجية او حالات حوادث شديدة [1].

المطلب الثاني : التهديدات غير العسكرية.

1_ الجريمة المنظمة : هي نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط كأساس للعمل الجماعي ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة والغير محظوروة [2].

ويعرفها الاتحاد الاوروبي بانها "جماعة مشكلة من اكثر من شخصين نمارس مشروعا اجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسمية لمدة طويلة او غير محدودة ، ويكون لكل عضو مهمة محددة في اطار التنظيم الاجرامي الذي يهدف الى التطور وتحقيق الارباح " [3].

وتعتبر الجريمة المنظمة من أهم مصادر تهديد الأمن الاوروبي ،من خلال المساس مباشرة بالاقتصاد ،نتيجة لما تملكه من مبالغ مالية ،وتستنبط كذلك على مسؤولية في القطاع الخاص عن طريق الرشوة والتهريب الضريبي وغسيل الاموال كما تؤثر على الجانب السياسي من خلال فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، وذلك عن طريق رشوة وابتزاز المسؤولين واصحاب القرار في الدولة ،وفيما يخص الجانب الاجتماعي فهي تعمل على انتشار الرشوة ،تهريب المخدرات ،المعدات السموية، التحف الاثرية والفنية ،الحيوانات النادرة ،تجارة الرقيق ،وانتشار العنف .

1 - خوليو غودوي،**اوروبا:معظم المفاعلات النووية غير امنة** ،صحيفة انتربرس، 30 اكتوبر2011ص4.
2 - انطوك نعمة واخرون ،**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**(بيروت :دار المشرق 2003) ص172.
3 - هدى حامد قشقوش، **الجريمة المنظمة ـالقواعد الموضوعية والاجرائية** (القاهرة: دار النهضة 2000)ص15.

وتمارس الجريمة المنظمة في اوروبا عن طريق اربع تكتلات مافيوية :يتكون التكتل الاول من مجموعات البانية وتركية تنتشر في جنوب شرق اوروبا ،والثاني نكون من مجموعات في فرنسا وبلجيكا وشبه الجزيرة الايبيرية المكونة من إسبانيا والبرتغال ،اما التكتل الثالث فيتكون من مجموعات بلجيكية وهولندية تتمركز في هولندا في حين يتوزع التكتل الرابع على دول البلطيق من خلال مجموعات ناطقة بالروسية [1].

ويضاف تهديدا آخر يصنف ضمن الجريمة المنظمة ، يتمثل في عمليات الاحتيال باستخدام البطاقات المصرفية والتحايل على الضرائب ،والتي تهدد بشكل كبير الاقتصاد الاوروبي، وهذا باستخدام تقنيات معقدة ،وتمارس هذه العمليات عصابات بولندية ،رومانية وبلغارية ، إضافة الى عصابات قادمة من دول البلطيق تمتهن ايضا تزوير اليورو وخاصة العملات المعدنية التي يسهل تقليدها بالمقارنة مع العملات الورقية التي يصعب تزويرها .

وتقدر ارباح الجريمة المنظمة في ايطاليا مثلا ب150 مليار يورو، و4 مليار يورو بالنسبة لبريطانيا ،و113مليون يورو لالمانيا ،وارتفعت ارباح الجماعات المافيوية الى 900 مليون يورو حسب تقديرات المفوضية الاوروبية لسنة 2009 [2].

وحسب تقرير لوزراء داخلية دول الاتحاد الاوروبي فان تهريب البشر هي الاكثر تهديدا للامن في القارة العجوز، معتبرينها التجارة الخطيرة ،وتمارس هذه التجارة عصابات البانية ومغربية وصينية ،تدخل النساء والاطفال غير الشرعيين الى القارة بعد استغلالهم جنسيا ،وتقدر الاحصائيات أن هناك ما بين 200 الف و500 الف امرأة وفتاة يعملن في سوق الدعارة باوروبا اغلبهن من دول البلطيق ابتداء من روسيامرورا باوكرانيا،روسيا البيضاء ،ارمينيا ، بولندا ،التشيك ،سلوفاكيا ،وانتهاءا برومانيا ، بلغاريا ،كرواتيا ،مقدونيا ،صربيا البوسنة ،والبانيا وتقول احصائية صادرة عن وزارة الداخلية الاوكرانية ان حوالي 400 الف امرأة وفتاة دون سن الثلاثين غادرن البلاد خلال سنوات العشرة الماضية عن طريق عصابات المافيا ،وليس النساء فقط الضحايا الوحيدين لعصابات الجريمة المنظمة بل الاطفال ايضا [3].

ويقدر عدد الاطفال عديمي الوالدين في روسيا وحدها اكثر من مليون طفل وتخلى النساء في براغ عن 20 الف طفل سنويا ،ويتم التقاط هؤلاء الاطفال وبيعهم من قبل عصابات الجريمة

---

1 - محمد عربي ،**الدفاع والامن اشكالية تحديد المفهومين ،ملتقى دولي بعنوان : الجزائر والامن في المتوسط** ،جامعة قسنطينة ، 30افريل 2008.

2 - **الجريمة المنظمة والمخدرات في اوروبا** من الموقع wwwunvienna org.26/ 02 / 2013.

3 - نفس المرجع.

المنظمة في اوروبا باسعار تتراوح بين 6و 15 الف يورو ولا سيما الى الايطاليين والفرنسيين والالمان ،وفي البوسنة تتراوح اسعارهم بين 250 و2500 يورو للطفل الواحد ،ويتم بيع 120 الف نسمة مئوية بين اطفال ونساء و فتيات في دول الاتحاد الاوروبي ،80 بالمئة منهم لا تتجاوز اعمارهم عشر سنوات غالبيتهم من دول البلقان اجبر 90 بالمئة منهم على ممارسة الدعارة[1].

2_الهجرة غير الشرعية

يطلق عليها ايضا مصطلح الهجرة السرية او غير نظامية وتعرف على انها "هجرة مواطنين اجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للاقامة في ذلك البلد[2] .

اما المهاجر غير الشرعي فهو ذلك الاجنبي الذي يتسلل الى دولة غير دولته ولا يلتزم بالشروط الموضوع من قبل الدولة المتواجد بها والخاصة بدخول واقامة الاجانب ،والمهاجر غير الشرعي بشكل أصناف متباينة من المهاجرين فمنهم :

_ الأشخاص الذين يدخلون دون الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون بعد انقضاء مدة للاقامة .

_ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية الى دول الاستقبال ولا يسوون الوضع القانوني الخاص بهم .

_ الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال اقامة مسموح بها .

_الاشخاص الذين يشغلون مناصب دون المنصوص عليها في مدة العقد [3].

وتشكل الهجرة غير الشرعية مصدر تهديد حقيقي للامن الاوروبي ،حيث يرى الاوروبيون ان المهاجرين السود مثلا يحملون امراضا فتاكة مثل الايدز وامراضا اخرى معدية مثل التيفوئيد والملاريا والزهري ،مما يكلف الخزينة الاوروبية مليارات الدولارات عن طريق الاختلاط الجنسي المباح في هذه الدول ،كما يعتقدون ايضا ان المهاجرين السريين لهم صلات بالجماعات الارهابية وشبكات الاجرام ،ومثال ذلك ينطبق على العمليات الإجرامية في ايطاليا

1 - **مجلة الشرق الأوسط** ،تجارة الرقيق الابيض في اوروبا, عدد 9761 سنة 2005 ،ص.02.
2 - غني هرمية ،**معجم علم السياسة والمؤسسات التجارية** ،(بيروت، مجد الجامعة للنشر والتوزيع،2005)،ص.345.
3 - خليل حسين ،**قضايا دولية معاصرة** (بيروت : دار المنهل اللبناني ،2005) .ص.44 .

،حيث تقدر نسبة مشاركة المهاجرين فيها ب 25،4 بالمائة سنة 1989 ،وفي ألمانيا بنسبة 33,6 بالمائة سنة 1997، وبنسبة 29 بالمائة في فرنسا[1] .

كما يرى الأوروبيون ان المهاجرين السريين يهددون الثقافة الاوروبية وهويتها خاصة بعد تاكد استحالة اندماجهم في الثقافة الاوروبية باعتبارهم قادمين من ثقافات مختلفة وغير قادرين على التوافق مع الحضارة الغربية الراقية في اوروبا،إضافة الى ازدياد اعداد المهاجرين غير الشرعيين في اوروبا ،اصبح يخلق مشاكل عديدة السكان الاصليين مثل البطالة والسكن ،وما زاد من مصداقية هذا الطرح هو الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها معظم الدول الاوروبية.

ومن مجموع 140 مليون مهاجر في العالم حسب تقديرات المنظمة الدولية الهجرة لسنة 2005 تستقبل اوروبا نسبة 10 و 15% منها ،وتعد إسبانيا اكبر دولة مستقبلة لهذا النوع من المهاجرين برقم 4،5 مليون مهاجر في وقت تشهد فيه ايطاليا نحو 20927 مهاجر سري [2].

3_ الاقليات واللاجئين :

تعرف الاقلية على انها "جماعة من الناس تختلف عن الاخرين من حيث العرق او القومية او الدين او اللغة ،وتعتبر هذه الجماعة نفسها كجماعة متميزة ،ومن ثمة تكون عرضة لبعض الاستعباد والتمييز في المعاملة "[3]

ويعرف اللاجئ بانه "من لاذ يغير وطنه فرارا من اضطهاد او حرب او مجاعة "[4].

وتتعدد اسباب ظهور اللاجئين ،وتتمثل اساسا في تدني المستويات المعيشية و اسباب اخرى ،حيث عانت القارة الاوروبية كثيرا من هذا التهديد خاصة في دول البلقان التي فر منها الاف اللاجئين بحثا عن السلم والامن ، وتقدر الاحصائيات عدد اللاجئين البوسنيين بمليون ونصف مليون لاجئ من اجمالي سكان قدر ب 4،7 مليون نسمة ، وهذا نتيجة الحرب التي شهدتها المنطقة[5] .

وفي فيفري من سنة 1998 قدر عدد اللاجئين في كوسوفو ب 900 لاجئ بعد تعرض الاغلبية الالبانية لضربات جوية على يد حكومة ميلوفيتش،وادت كذلك الى تشكيل مجتمعات

1 - باكينام الشرقاوي **وآخرون ،الهوية الاسلامية في اوروبا اشكاليات الإندماج**،حوار حضارة2005
2 - من الموقع : www Annaba orgبتاريخ 28 فيفري 2013
3 - علام أحمد وائل ،**حماية حقوق الاقليات في القانون الدولي العام**، (بيروت :دار النهضة العربية ،1994)، ص.07.
4 - محمد خليل باشا ،**الكافي ،معجم عربي جديد** (لبنان ،شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،1999) ط4 ،ص.152.
5 - علام أحمد وائل ،**مرجع سبق ذكره** .

ضخمة في البانيا ومقدونيا وفي شهر مارس من السنة الموالية هرب ما يزيد عن 800 لاجئ باحثا عن الأمن لكن المجموعة الدولية تكفلت بهم [1].

اما فيما يخص الاقليات فقد اعلنت المجر عن تخوفها من الجزء الشمالي في فويفودنيا الذي تقطنه بعض الاقليات المجرية حيث بلغت 350 الف نسمة وهذا يدل على ان الاقليات في البلقان تشكل عامل لاستقرار في الجنوب الشرقي لاوروبا ،ويعود ذلك لتصاعد الشعور القومي في اليونان وتركيا والمانيا وهو ما زاد من تخوف الاوروبيين لذا تحول مسلم اوروبا الى ارهابيين[2].

المبحث الثاني : الآليات الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب

لقد دأبت الدول الاوروبية ممثلة في المجلس الاوروبي ،خلال السنوات القليلة الماضية ،على اعداد استراتيجيات امنية اوروبية تحاول من خلالها التصدي للتهديدات الامنية التي تواجه الاتحاد الاوروبي ،ولان مواجهة هذه الاخيرة لا يتحقق بمجرد وضع الخطط والاستراتيجيات الامنية ،كان لزاما على دول الاتحاد الاوروبي تبني سياسة عسكرية متينة ،تستطيع مجابهة اي تهديد كان ،مهما كان حجم الاسلحة المستعملة فيه .

المطلب الاول : الجهود الأوروبية في مكافحة الإرهاب .

***الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب :**

اقر المجلس الاوروبي بتاريخ 30 نوفمبر 2005 ،باجتماع له في بروكسل إستراتيجية مشتركة لمكافحة الارهاب ،تقوم على أربعة أسس وتتطلب العمل على المستويين المحلي والاوروبي ،وتتمثل هذه الاسس فيما يلي :

1 - عمرو منصور ،**اللاجئون في العالم مأساة إنسانية ، مجلة العيش** ،مارس 2001 ,عدد 452 ،ص2.
2 - **نفس المرجع** .

_الوقاية

تهدف الى حماية المواطنين ونبذ الافكار المتطرفة ،لخلق بيئة نفسيةجيدة للفرد في جوهرة من خلال مجموعة من الشروط ،واهم اولويات الوقاية [1] :

+ تطوير الطرق المتعارف عليها لتموضع المشاكل السلوكية خاصة عبر الانترنت .

+ اتباع محاربة التجنيد في بئات خاصة : السجن ،الكنيسة ...... الخ .

+ ترويج نظم حكومية جيدة ،ديموقراطية ، تعليمة واقتصادية ،والتاكيد على برامج مساعدة .

+تطوير الحوار الثقافي ضمن وخارج الاتحاد .

+متابعة البحث ،مشاركة التحليل وخبرات من اجل الفهم [2].

_الحماية

وهي مفتاح الاستراتيجية محاسبة الارهاب من خلال عمل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على حماية اهدافها المهمة مثل الحدود ،تنقل والمعاملات الخارجية ومن اساسيات الحماية العناصر التالية :

+تحسين الحماية الاوروبية عن طريق تطوير جوازات السفر بنظام البيرومتريمن اجل تعزيز فعالية السيطرة وزيادة سلامة المواطنين .

+تاسيس نظام التاشيرة الموحدة "Schengen" لدخول الى جميع دول الاتحاد الاوروبي لزيادة في تقوية سلطة الاتحاد .

+تطوير تقنية تحديد المخاطر على مناطق الاوروبية الخارجية من خلال وكالة فرونتكس [3].

+ تطبيق مقابس مشتركة على الطيران ،والقوات البحرية لتعزيز حماية النقل ،المناء.

1 - الاستراتيجية الاوروبية لمكافحة الارهاب ،من الموقع : 13/3/17 www Europa euint com
2 - **نفس المرجع .**
3 - **نفس المرجع .**

+العمل على تطوير البحوث الاوروبية في مجال الحماية[1] .

_ الاستمرار

ويهتم اساسا باليات وكيفيات محاربة الارهاب باستخدام اساليب متنوعة ووسائل متعددة ومن اولويات الاستعمار مايلي :

+ تطوير القدرة الوطنية على مكافحة الارهاب في اطار توصيات المشتركة وتنظيم ضد الارهاب .

+الاعتماد التام على الشرطة الاوروبية والعدالة الاوروبية المشتركة لتسهيل العمليات الحكومية.

+تطوير الادراكات المشتركة في الاجراءات القانونية واتباع سياسة التفتيش والمراقبة

+تطبيق المعاملات والمعاهدات وتقدير القوانين التي تنص على ذلك .

+تطوير أسس القوانين والمعلومات .

+معالجة ومكافحة اسلحة وتفجيرات الارهاب اليدوية .

+تطبيق الاتفاقيات المشتركة وتعزيزها للقضاء على الامدادات المثالية الارهابية .

+ابتكار مساعدات تقنية لزيادة القدرة على مساعدة العالم الثالث [2].

_رد الفعل

نظرا لعدم القدرة على التصدي لهجومات الارهابية ضد الاتحاد الاروبي بالكامل ،دعت الضرورية الى تقليص العمليات الارهابية ومن اساسيات رد الفعل مايلي :

+قبول الاتحاد الاوروبي ازمات التسوية والمعاملات والمساعدة على انمائها .

+ اعادة النظر في قوانين الاتفاقيات لصالح حماية المدنية .

1 - نفس المرجع .
2 - نفس المرجع .

+تطوير اجراءات الخطر كوسيلة لقدرات بناءة ضد الهجومات الارهابية .

+اثبات التعاون على صعيد عالمي لتصدي هجمات الارهاب ومخاطرها.

+القيام بعمل مشترك من اجل تدابير المساعدة من اجل ضحايا الارهاب واهلهم[1] .

+ جهود الاتحاد الاوروبي لمكافحة اسلحة الدمار الشامل :

اجتمعت الدول الاوروبية في مارس 1988 بباريس لمناقشة المسائل امنية الخاصة بالاسلحة الكيميائية في المنطقة ، وتقرر من خلالها منع نشرها خوفا من ان تنتقل الى دول تقع خارج المجال الجغرافي الاوروبي ،ووضعت كل من ايطاليا فرنسا واسبانيا برنامجا يمنع تصدير الاسلحة الاستراتيجية ،منها صواريخ ارض _ارض "ACTL" الى الدول المتوسطية ،خاصة تركيا واليونان تتنازعان على جزيرة قبرص [2]. ،كما اتخذت الدول الاوروبية سنة 1990 بباريس مبادرة لخفض اسلحة التقليدية تجسيدا لفكرة الوحدة الاوروبية ،حيث طالبت اتفاقية "ماستريخت" الدول الموقعة عليها بالكشف عن كل اجهزتها العسكرية وازالة جزء منها من اجل امن المنطقة الاوروبية، وبموجب هذه الاتفاقية حصلت الدول الاوروبية اكثر من 17 الف عربة مدرعة وعدة طائرات قتالية وطائرات هيليكوبتر[3]

+الجهود الأوروبية لمحاربة الجريمة المنظمة :

ان النهج الذي تتبعه دول الاتحاد الاوروبي في التصدي للجريمة المنظمة ،هو نهج يستشرق المستقبل ،فهو يحاول ان لا يكتفي بالتصدي للاخطار التي تشكلها الجريمة اليوم ،ولكنه يرسى ايضا الأساس لاجهزة دولية فعالة لتطبيق القانون في المستقبل ،وفي تواصل المجموعات الاجرامية ،استغلال العولمة والتطورات التكنولوجية ،وتبسط اعمالها الاجرامية عبر حدود البلدان لتصل الى مختلف انحاء العالم، فان تحدي الاتحاد الاوروبي في مكافحة الجريمة المنظمة سيزيد لا محالة . في31جوان 1995 اعد المجلس الاوروبي اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات عبر البحار ،وذلك تنفيذا المادة 17 من اتفاقية الأمن المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988,وفي جوان 1996 قام المجلس الاوروبي بالاشتراك مع لجنة المجتمعات الاوروبية[4] .

---

1 - نفس المرجع

2 - حماد،**اوروبا تتبنى سياسة مكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل**، مجلة اهرام رقمي، جوان 2003.

3 - حماد،اوروبا تتبنى سياسة مكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل، نفس المرجع السابق.

4 - علي محمد جعفر ،**مكافحة الجريمة المنظمة** (بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1998) ،ص.149.

بتنفيذ مشروع "Octopus" بهدم تقييم الوضع في ستة عشر دولة من وسط وشرق اوروبا بخصوص التشريعات والممارسات ضد الفساد والجريمة المنظمة[1] .

وفي افريل1997 انشئا لجنة جديدة من الخبراء في القانون الجنائي ، وذلك لدراسة ملامح الجريمة المنظمة ،وتحديد جوانب الضعف في ادوات التعاون الدولي ، واقتراح استراتيجيات جديدة ،وفي جوان من نفس السنة تبنى المجلس الاوروبي مشروع توصية عن حماية الشهود ،تهدف الى تامين حماية الشهود الذين يدلون بشهاداتهم ضد الجريمة المنظمة ،وفي سبتمبر من نفس السنة كذلك تم التوقيع على اتفاقية غسيل الاموال ،البحث والتحري والقبض ومصادر عوائد الجريمة المنظمة من قبل ستة عشر. دولة اوروبية ،وفي شهر اكتوبر تبنت القمة الاوروبية الثانية موضوع خاص بالامن ،وتم الاتفاق على تقوية التعاون الدولي في محاربة الفساد والجريمة المنظمة وغسيل الاموال[2].

وبتاريخ 19 سبتمبر 2001 قامت لجنة وزراء دول الاتحاد الاوروبي ،بتوصية رقم 11-2001 في اطار اجتماع رقم 765 لممثلي وزراء الدول الاعضاء والمتعلقة بايجاد الاطر الاساسية لمكافحة الاجرام المنظمة ،تذكر اللجنة ان هدف المجلس الاوروبي هو تحقيق اتحاد اكثر قوة بين اعضائه ،وهي متفطنة بضرورة وباهمية وايجاد سياسة جنائية موحدة لمكافحة الاجرام المنظم، وبتحديد الوسائل القانونية لجعل التشريعات أكثر فعالية وتشديد التعاون الدولي في هذا المجال.

كما ان هناك اوجه اخرى لدول الاتحاد الاوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة و الجرائم الاخرى الخطيرة ،"المادة 04" من معاهدة ماستريخت تنص على تشكيل لجنة من كبار المسؤولين تعرف باسم لجنة "الجنة ك 04" تختص بتنسيق كافة الأعمال في مجال العدالة والشؤون الاجتماعية، ويرأس اجتماعات هذه اللجنة ،الدولة التي لها رئاسة الاتحاد الاوروبي، وتشرف تلك اللجنة على ثلاث مجموعات رئيسية ، **المجموعة الاولى :** الهجرة واللجوء السياسي ،**المجموعة الثانية :** تعاون الشرطة والجمارك والتي تشمل المخدرات ،الجريمة المنظمة، مكتب الشرطة الجنائية الاوروبية ،**المجموعة الثالثة:** التعاون الفضائية وتشمل تسليم المجرمين تبادل المساعدة الفضائية معاونة الاجهزة الفضائية للعمل شويا من خلال الاتحاد الاوروبي وذلك لمنع الذين يرتكبون جرائم في دولة من الدول الاعضاء ان يجدوا ملاذا امنا من المحاكمة في دولة اخرى[3] .

+ الجهود الأوروبية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعي:

1 - **نفس المرجع**
2 - هدى قشقوش ،**مرجع سبق ذكره،** ص16 .
3 - **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي،** عدد06،سنة 1997 ،ص.18 .

ان بداية الاهتمام الاوروبي بمكافحة ظاهرة الهجرة السرية تجلت مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن" التي بدأت حيز التطبيق بدءا من جوان 1985 الموقعة بين كل من فرنسا ،المانيا ،هولندا ،لوكسمبورغ ،والتي تسمح لحامل تاشيرة اي دولة من الدول الاوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في اراضي بقية الدول ،وازدادت اجراءات الحد من الظاهرة بعد سنة 1990 بعد توسيع الاتحاد الاوروبي[1].

في جوان 2002 ,بقمة اشبيلية للاتحاد الاوروبي، طرحت إسبانيا مشروع اوروبي مثير ،يقضي بمعاقبة الدول المصدرة الهجرة ،اذا لم تقبل استقبال المهاجرين المطرودين ،ولكن نظرا لتشديد الاجراءات في هذا المقترح ،وصفت منظمة العفو الدولية المشروع بانه حرب شاملة على الهجرة .

وفي جوان 2003 انعقدت قمة سالونيك ،والتي حاولت التخفيف من حدة القمة الاولى بوضع معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي الهجرة غير الشرعية، وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا الاوفق شروط محددة ،وقد اخفقت القمة في ذلك بسبب الاختلاف في تقييم موضوع الهجرة واهميتها بالنسبة للاقتصادات الاوروبية.

وتعددت اللقاءات والمؤتمرات في السنوات اللاحقة ،وضمت دول الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية في الشمال والجنوبي نذكر منها :

+ مؤتمر الرباط سنة 2006بمشاركة عدد من الدول الاوروبية والعربية .

+ مؤتمر باريس نوفمبر 2008 ،لتنظيم تدفق موجات الهجرة في دول الاتحاد

+ اتفاقيات 1975 و1990 ،حول الهجرة وحقوق العمال المهاجرين[2] .

وقد ركزت معظم المشروعات الاوروبية المشتركة على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى أوروبا ،اضافة الى اتخاذ اجراءات امنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة ، وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم بالإضافة إلى انشاء بنك معلوماتي اوروبي للانذارالمبكر للسلطات الامنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل اوروبا وكذا اجراءات اخرى تمثلت فيما يلي :

---

1 - هشام بشير ،**الهجرة العربية غير الشرعية الى أوروبا**،26 مارس 2013wwwicatu 56 org

2 - ملفات المعرفة 27 مارس 2013 **www.Aljazeera.net**

1_ إنشاء مراكز الاعتقال : قامت دول الاتحاد الاوروبي بانشاء مراكز اعتقال خاص بالمهاجرين السريين ،الذين يتم القبض عليهم على السواحل الاوروبية ،حيث يحتجزو بها حتى ترحيلهم الى بلدانهم ولا نوجد بهذه المراكز ادنى معايير الاعتقال ،وتقدمت كل من المانيا ،وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الاوروبي الى دول الشمال الأفريقي على ان تتولى المفوضية الاوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء ،وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم لا ،لكن هذا الاقتراح لا يلق تاييدا كافيا لدى غالبية دول الاتحاد الاوروبي نظرا لعدم وجود نظام قانوني محايد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدول ،ومادامت حقوق الانسان لا أحد بالاحترام هناك فان هذا الاقتراح يبقى غير صالح النقاش ،اضافة الى أنه لن يحل مشكلة الهجرة السرية نهائيا ،لكنه سوف يزيحهافقط الى دول اخرى[1].

كما اختلفت الاراء حول هذا المقترح إلى ان انعدمت الفكرة تماما في فيفري 2005 ،وباقرار من وزراء الداخلية للاتحاد الاوروبي في قمة لوكسمبورغ تزامنا مع رفض حكومات شمال افريقيا اراضيها اللازمة لمراكز استقبال الاتحاد الاوروبي المزمع انشاؤها .

2_ أسلوب الترحيل : المجلس الاوروبي في اكتوبر 2008 بتبني الاتفاق الخاص بالهجرة وهو حجر اساس سياسة الهجرة ،ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة اشد على لم شمل اسر المهاجرين ،ويدعو الاتحاد الاوروبي الى الشعب لتبني الطرد ودفع الاموال للمهاجرين لكي يعودوا الى بلادهم ،والعودة للدخول في اتفاقيات مع الدول الأصل ،لابعاد المهاجرين السريين ،وفي نفس السنة تبنى البرلمان الاوروبي قرارا مثيرا للجدل عن المعايير والاجراءات المشتركة للدول الاعضاء والمعروف باسم "قرار الاعادات " وقد قامت السلطات الايطالية مثلا سنة 2008 بترحيل حوالي 24234 مهاجر غير شرعي الى بلدانهم الاصلية [2].

3_ لاتفاقيات الأمنية: تبنت دول الاتحاد الاوروبي عدة اتفاقيات امنية مع دول الشمال الأفريقي وامثلة هذه الاتفاقيات عديدة نذكر منها: الاتفاقية الامنية المبرمة بين ليبيا و ايطاليا سنة 2007 تنظم بموجبها الدولتان دوريات بحرية بست قطع بحرية يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض اعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع وتقوم هذه الوحدات بعمليات المراقبة والبحث والانقاذ ،في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين.

1 - **نفس المرجع .**
2 - **نفس المرجع .**

كما ابرمت إيطاليا اتفاقا مع تونس يقضي بان تزود إيطاليا والسلطات التونسية بالمعدات والزوا ق السريعة ،وعقد دورات تدريبية سنوية لافراط الشرطة المتخصصين في حالة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة لكل ما يتعلق بالهجرة السرية ،وقامت ايضا كل من الجزائر ،المغرب ومصر بعقد اتفاقيات مع دول الاتحاد الاوروبي خاصة فرنسا ،ايطاليا ،المانيا واسبانيا ،ولكن الشيء السلبي لهذه الاتفاقيات يتمثل في محدوديتها حيث لا تشمل كل دول الاتحاد الاوروبي كبريطانيا ومالطا ،هذه الاخيرة ترفض انقاذ المهاجرين في البحر ولا تسمح السفن الحاملة للمهاجرين المنقوذينبالدخول الى مرافئها ،إضافة الى محدودية الدعم اللوجستي كالطائرات المروحية واجهزة الرادار الساحلية والزوارق الساحلية ومناظير الرؤية الليلة[1].

4_تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأمنية : من بين الاجراءات الامنية لتشديد الحراسة على سواحل الدول الاوروبية مايلي :

- المشروع الاسباني المنزل من طرف الاتحاد الاوروبي القاضي ببناء جدار حديدي يصل علوه الى ستة امتار مجهز برداروكاميرات الصور الحرارية واجهزة الرؤية في الظلام [2].

- انشاء مراكز للمراقبة الالكترونية في إسبانيا مجهزة بوسائل اشعار ليلي ورادارات .

- مشروع اطلاق قمر صناعي اطلق عليه اسم شبكة الحصان البحري .

- تشكيل وكالة فرونتكس لسنة 2004 لحراسة الحدود من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدول الاتحاد الاوروبي [3].

5 _إجراءات أمنية أخرى : تبنى الاتحاد الاوروبي اجراءات اخرى خاصة بمكافحة الهجرة السرية ابرزها : بنك المعلومات الاوروبي الذي يراقب تحركات الاجانب في اوروبا عن كثب ،حيث يتعين على كل من يدخل الاتحاد ان يدلي بمعلومات شخصية ويراقب جيدا ان كان سيبقى طويلا أم لا ،خاصة بعدما لحضا هجرة اعداد غفيرة منه المهاجرين السريين وعدم عودته الى بلدانهم الاصلية مما حتما على دول الاتحاد تشديد شروط الدخول الغرباء على أوروبا ،ويتم كل ذلك من خلال تسجيل اوقات الدخول والخروج ، وحفض فترة الاقامة في بنك

---

1 **- نفس المرجع .**
2 - نفس المرجع .
3 - نفس المرجع .

اوروبي للمعلومات ، وفي حالة خرق الاجراءات فان ناقوس الخطر يدق وتبدء مباشرة عملية البحث ،وكذلك ان يسمح الاجانب باخذ معلومات بيومترية عنهم ، في حالة قدومهم الى أوروبا ،كما تحفظ بصمات الاصابع وبصمات العين في جهاز الكمبيوتر لجميع من يريد الدخول إلى أوروبا مثلا السياح ورجال الأعمال[1]

جهود الإتحاد الأوروبي في حماية الأقليات :

تعد المنظمات الاوروبية اولى المنظمات الدولية التي أبدا اهتماما جديا بمسالة الاقليات وكيفية حمايتها ،حيث توصلت الى اتفاقية عرفت باتفاقية الإطار التي تحدد السبب في تعاملها مع اقلياتها . وزاد اهتمام الاتحاد الاوروبي بمسالة الاقليات بعد تطور الأحداث في يوفسلافياوقد كانت هذه الاتفاقية في امتداد باجتماعات الدول الاعضاء في المنظمة الاوروبية للامن والتعاون ،وكانت البداية من كونيها عن حيث ركزت الدول الاعضاء على ضرورة حماية الاقليات في اوروبا وكان ذلك في جوان 1990 من خلال ايجاد صنع جديد يتم بموجبها حماية الاقليات في اوروبا[2] .

واستمر العمل بين الدول الاعضاء لتحقيق ذلك الى غاية عقد لقاد القمة للدول الاعضاء في فيينا في 09 اكتوبر 19993 ،حيث اعلن القادة عن وضع الاقليات موضع الجد لأنه لا يمس جميع الدول الاعضاء ،كما اكدو على ضرورة التعاون بين المجلس الاوروبي والمنظمة من اجل الأمن الاوروبي ،ومنها تم التطرق الى بنود الاتفاقية ،كما اخذت الدول الاعضاء على عاتقها مسالة تهيئة الظروف المساعدة لحل مشاكل الاقليات حتى لا يتكرر نزاع البوسنة والهرسك ، الذي ظهرت فيه عمليات تطهير الاقلية المسلمة من قبل الصرب [3].

في جانفي 1988 تبنت الاتفاقية احدى عشر دولة هي : إسبانيا ،المانيا ،رومانيا سلوفاكيا ،سلوفينيا استونيا ، مقدونيا ،مولدوفا ،سان مارينو ،ليشتنشتاين ،الدنمارك والمجر في وقت رفضت فيه كل من فرنسا ،اندورا ،بلجيكا ،بلغاريا ،تركيا التوقيع على الاتفاقية لانهم رأوا انهم يجب أولا تجديد مفهوم الاقلية الوطنية[4] .

فالاتحاد الاوروبي ومن خلال هذه الاتفاقية قطع شوطا كبيرا لحماية الاقليات وحقوقها وابنى من خلالها سياسة جديدة ،لحماية وضمان حرية الاقليات ،ولكن هذه الاتفاقية لم تحدد مفهوم الاقلية ،حتى يكون باستطاعتها التمتع بنصوص تلك الاتفاقية ،اضافة الى هذا ، فان مواد

1 - نفس المرجع .
2 - لطفي خياري، **الاقليات في النزاعات الاقليمية والدولية** ، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2004،ص.72.
3 - **نفس المرجع**.
4 - **نفس المرجع**.

هذه الاتفاقية لم تكن خاضعة الى الزامية التطبيق في لرض الواقع وعليه فيمكن للدول ان ترفض تطبيق نصوص الاتفاقية على الاقليات المتواجدة على اراضيها ،ولكن عندما ترى ان مصلحتها تقتضي التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لانها في هذه الحالة تستغل هذه الاتفاقية وتعتمد عليها كمرجعية لحماية الاقليات،مثلما وقع عندما تدخلت الدول الاوروبية في البوسنة لانها كانت ترى ان ماكان يجري في المنطقة له أثار سلبية ،حيث يهدد امن واستقرار اوروبا عامة والبلقان خاصة [1].

المطلب الثاني : الإستراتيجية العسكرية لمواجهة الإرهاب.

+القدرات العسكرية

من المتفق عليه انه لكي ينتهج الاتحاد الاوروبي سياسة عسكرية ذات مصداقية ،عليه ان يعتمد على قدرات تحظى بمصداقية ،لذلك اقترحت طرق متعددة لتكامل القدرات القائمة ،وتجميع الموارد الاوروبية، والعمليات والصيانة المشتركة ،من اجل استخلاص قيمة افضل من الموارد المتواضعة المتاحة للاتحاد الاوروبي، فالمنافسة بين المنظمات الدفاعية الوطنية والصناعات الدفاعية تحدث الكثير من الازدواج ،وهو ما دعا الى تركيز النقاش على نوع الاستراتيجية التي يجب تبنيها من اجل تحسين القدرة العسكرية لاوروباوالحفاظ على قاعدة صناعية تنافسية[2].

وقد اتخذت في سنة 2002بعض الخطوات والمبادرات نحو تحقيق هذا الهدف ،وقد اسفر اجتماع للمجلس الاوروبي في لايكنفي ديسمبر 2001 عن تبني الإعلان عن القدرة العملانية ،كما اكد اجتماع لنفس المجلس في 19 نوفمبر 2002 رسميا على الالتزام بجدول زمني لانشاء قوة رد الفعل السريع الاوروبية، ووافقت على كتالوغ هدف هلسنكي الرئيسي لسنة 2002،وعلى اساس الكتالوغ الجديد ،ومع التطلع الى مؤتمر خاص بالقدرات العسكرية في ماي2003 دعيت الدول الاعضاء الى تقديم مساهمات اكثر تركيزا او صقل المساهمات الموجودة من اجل التعويض عن بعض مواطن القصور [3].

+خطة عمل القدرة الأوروبية:

انشا الاتحاد الاوروبي خطة عمل القدرات الاوروبية على ضوء مؤتمري الالتزام بالقدرات لسنتي 2000 و 2001 الخاصتين بتحسين القدرات العسكرية ، وتهدف الى التعاون

1 - **نفس المرجع**.
2 - ريناتا دوان ،**نزع السلاح والتسلح والامن الدولي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004) ص.355.
3 - ريناتا دوان ،**مرجع سبق ذكره** ،ص. 358 .

مع مواطن قصور القدرات بتوجيه مساهمات الدول الاعضاء واستخدام نهج مرنة لتحسين التآزر بين خططها الوطنية الدفاع واهداف الاتحاد الاوروبي، واطلقت الخطة في 11 فيفري 2002 وقد اعدت 12 مجموعة نقاش في الأصل ،رغم ان عدد المجموعات ارتفع في نهاية المطاف الى 19 بغية خفض مواطن القصور المهمة الى 24 مقارنة ب42 موطن قصور اصلي تم

تحديدها في مؤتمر الالتزام بالقدرات المنعقد في نوفمبر 2001 ،وتتعلق مواطن القصور الحرجة بالقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات الاستراتيجية والمراقبة وحماية القوات في الميدان والنقل الاستراتيجي في الجو والبحر ،والقدرة الفعالة على الاشتراك ،وكان يفترض ان تقدم كل مجموعات النقاش تقاريرها في 1 مارس 2003 قبيل انعقاد المؤامرة الخاص بالقدرات العسكرية في 1 ماي 2003.[1]

وفي نوفمبر 2002 اعتبر مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة ان التقييم العام المستفي من التقارير الوسيطة لمجموعات نقاش خطة عمل القدرات الاوروبية م مشجعا ،وقد شدد "خافيير سولانا " الممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامنية المشتركة ،على النواحي الإيجابية لخطة عمل القدرات الاوروبية ،مثل الفعالية وعلى انها قدمت خيارات عملية لحل مواطن القصور، لكن انعدام التقدم في الانفاق على الدفاع وتجميع الموارد وتخصيص الأدوار واشار الى الحاجة إلى تنسيق كلي افضل العمل عمل الموارد الاوروبية[2].

+التعاون في التسليح :رغم وجود رؤية واسعة الانتشار بان الاتحاد الاوروبي بحاجة الى معدات تنتج بشكل تعاوني وبطريقة ذات مردودية الا أنه ثبت ضعف مساعي الاتحاد نحو بناء سياسة في هذا المجال وهو ما دفع بالهيئات البرلمانية الاوروبية الى اطلاق مبادرات اوائل سنة 2002شدد على اهمية تحديد سياسة تسليح للاتحاد الاوروبي وسبقتها في ذلك دعوات من إسبانيا وبلجيكا لتعزيز التعاون في مجال التسليح ،وفي اجتماع غير رسمي لوزراء الدفاع الاوروبيين في سرقسطة باسبانيا في 23 مارس 2002 قدم وزير الخارجية الاسبانية وثيقة تحدد التوجهات المحتملة لسياسة تسليح اوروبية[3] .

في 29 ابريل عقد اجتماع غير رسمي لمدراء التسليح الوطني في الاتحاد الاوروبي في مدريد ،بغية تقرير التعاون في مجال التسليح ،وقد تواصل البحث بشان تقوية التعاون في هذا المجال في الاجتماع الرسمي الاول لوزراء دفاع الاتحاد الاوروبي في سرقسطة في 13 ماي، وعقدت ايضا ندوة عن التعاون في التسليح في 12جوان في مدريد ،ضمت كل الفاعلين

1 - **نفس المرجع .**
2 - **نفس المرجع .**
3 - **نفس المرجع .**

ذوي الصلة بمن فيهم ممثلين عن صناعات الاسلحة الاوروبية، وقد اعترف اجتماع مجلس الشؤون العامة المنعقد في 19 نوفمبر بالحاجة الى المزيد من العمل في مجال التعاون في الاسلحة[1].

وقد كشفت مناقشات المؤتمر الاوروبي في مجموعة العمل الخاصة بالدفاع، التي رأسها "مايكل بارتيير" عن اختلافات جوهرية في مقاربات الاعضاء لسياسة التعاون التسليحي ،وقد اقترح عرض فرنسي ألمانيا على المؤامرة الاوروبي ،وتقرير مجموعة العمل النهائي على السوداء تطوير سياسة تسليح اوروبية، بما في ذلك انشاء وكالة تسليح اوروبية ،انتقدت بريطانيا فكرة التجهيز الشامل لاوروبا كخطوة في اتجاه نهج اوروبا الحصينة ،ولانه من المحتم ان يكون لها تأثير معاكس في الصناعة الدفاعية البريطانية ودلا من ذلك ،اقترحت المملكة المتحدة انشاء وكالة تنمية حكومية دولية القدرات الدفاعية مصممة لتعزيز قوة الصناعة الدفاعية وقدرتها على المناقشة عن طريق تنسيق الجهود الوطنية بشان المعدات والافراد والخدمة العسكرية المتعاقد عليها ،وقد توصل اعلان القمة الفرنسية البريطانية الصادر في لوكتيه في 04 فيفري 2003 الى صيغة تسوية تدعوا الى وكالة حكومية دولية للشراء وتنمية القدرات[2].

+ الإتفاق العسكري :

يعرف حجم الاتفاق العسكري لدول الاتحاد الاوروبي تراجعا مستمرا، حيث وصل الى متوسطة 2% من الناتج القومي الاجمالي ،وهو ما دفع بحكومتها الى تعزيز قدراتها الدفاعية رغم انها بطيئة في زيادة نفقاتها الدفاعية والاستثمار في البحوث العسكرية لملء الفجوات في المعدات التي حددها مؤتمر اتحاد الاوروبي لسنتي 2000و2001وقد دعت فرنسا ودول اخرى في الاتحاد الاوروبي الى الوان الدول بمستوى ادنى للانفاق الدفاعي كنسبة من ناتجها القومي الاجمالي، وفي 14 جوان 2002 اتفقت دول الاتحاد الاوروبي على اطار عام لتمويل العمليات الدفاعية والعسكرية للاتحاد ،وقد وضع التمويل ثلاث فئات التكاليف ،التي يتحتم الوفاء بها من اموال الاتحاد الاوروبي ،وتشمل تكاليف مقرات قيادة العمليات التي يقودها الاتحاد الاوروبي (النقل ،الادارة ،الاتصالات ،المعلومات العامة .... الخ) والخدمات التي تتقاسمها القوات ككل (التكاليف الطبية ،التجهيزات الاضافية والبنية التحتية) ويقرر المجلس عندما يطلق عملية ما ،على اساس كل حالة على حدة ،ان كانت فئات تكاليف ثانية ،بما في ذلك النقل والثكنات

1 - نفس المرجع .
2 - ريناتا دوان ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص. 358 _360 .

ومساكن القوات ،ستمول بشكل مشترك ،وتتحمل الفئة الثالثة من التكاليف كل دولة مشاركة في العمليات العسكرية (تحمل التكاليف حيث تقع) [1].

هذا وبلغ اجمالي الانفاق العسكري في دول الاتحاد الاوروبي مجتمعة 288 مليار دولار وفقا لمؤشرات سنة 2010,وتراجع اجمالي الانفاق العسكري الاوروبي بنسبة 1,9بالمئة خلال الفترة بين 2001و2008 وتراجع الانفاق على المؤشرات الدفاعية 10%وعل البحث العلمي 14% وقد سجلت بريطانيا أعلى انفاق عسكري في اوروبا سنة 2011،حيث بلغ 59,6 مليار دولار كما بلغ 45,2 مليار دولار في ألمانيا، وفي إيطاليا وصل الى 37 مليار دولار ووفقا لتقديرات دولية فان 2,7 % فقط من جيوش دول الاتحاد الاوروبي لديهم الاستعداد لتحقيق المهمة المطروحة عليهم ويمثل هذه النسبة 79الف جندي شاركوا في العمليات العسكرية وعمليات دعم السلام في الاعوام الماضية، وحسب هذه التقديرات ايضا ،فانه ليس بمقدور القوات المسلحة لدول الاتحاد الاوروبي مع استثناءات قليلة تنفيذ مهام تطرحها الحكومات [2].

المبحث الثالث:الشراكات الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب مع الدول المغاربية ودول الحلف الأطلسي.

يختلف الكثيرون عن مدى استعداد الاتحاد الاوروبي في تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبه دون اشراك فواعل اقليمية اخرى ، حيث يرى البعض ان اوروبا قادرة لوحدها على مجابهة اي خطر ممكن دون مساعدة خارجية ،في حين يرى البعض الاخر انه لا يمكنلاوروبا ان تحمي نفسها بنفسها ، الا من خلال التعاون مع جبهتين رئيسيتين هما البحر الابيض المتوسط ، ومنطقة الشمال الاطلسي، ويكون اصحاب هذا الطرح هما الاقرب الى الواقع .

المطلب الأول :التعاون الأمني الأورومتوسطي.

اقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الاول المعنون "شراكة سياسية وامنية " فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع دول الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية الاثنى عشر الى بناء منظومة اقليمية مشتركة ، ومن اجل بلوغ هذا الهدف سعت المفوضية الاوروبية الى اعتماد مقاربة مرنة مع الدول المتوسطية خاصة ،الجزائر ،مصر، سوريا بما ان هذه الدول تتميز بانتهاج سياسات وطنية تقليدية في المجال الامني والدفاعي، سياسات تحول دون قبولها بالدخول

---

1 - **المنتدى العربي للكفاح والتسليح** ،بتاريخ 04افريل 2013 .من الموقع : www defense-arab. comvbshowthread.phpt .

2 - **نفس المرجع** .

في ديناميكية تعاونية احادية الاتجاه مع الاتحاد الاوروبي الذي يعتبراها مصدر مخاوف امنية قد تشكل تهديدات محتملة على امن الاتحاد الاوروبي[1].

انطلاقا من هنا يمكن فهم التعامل الاوروبي مع الدول العربية المتوسطية سالفة الذكر ، فالجزائر التي رفضت منذ استقلالها الدخول في الاخلاق العسكرية المتصارعابان الحرب الباردة او منح تسهيلات عسكرية للقوتين العظمتين (الاتحاد السوفياتي، امريكا) وفرنسا التي لم تشارك في أي حوار انني او عسكري جهوي باستثناء حضورها ندوة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا التي ختمت جلساتها في هلسنكي في 01اوت 1975 ،الى جانب كل من المغرب ،تونس ،ليبيا ،مصر ،لبنان، سوريا ، واسرائيل وموريتانيا في لقاءات تشاورية دورية مع اتحاد دول اوروبا الغربية التي باشرت في الدعوة الى هذا الحوار طبقا لتوصيات اعلان بترسبورغ في جوان 1992 وكان الهدف الاساسي لهذه اللقاءات تبادل وجهات النظر حول القضايا الامنية والدفاعية التي تخص حوض البحر الابيض المتوسط، واضافة الى مواجهة الارهاب الدينية منذ 1991استبعدت الجزائر من الحوار المتوسطية الذي يرمي الى بلورة علاقات حسنة وفهم افضل عبر ارجاء اقليم المتوسط ،وكذا دعم الأمن والاستقرار في المنطقة مع الامن في اوروب[2]ا،و قد كان رد فعل السلطات الجزائرية ان هذا الحوار لا يجب ان يقصي اي طرف خاصة إذا كان الهدف منه البحث عن سبل الأمن والاستقرار في البحر الابيض المتوسط.[3]

وفيما يخص مصر فان كانت طبعت علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية في سياق اتفاق السلام المصري الاسرائيلي بسنة 1979 الى درجة الدخول في علاقة وصفت بجني ثمار ريع السلام منه مساعدات مالية وعسكرية ، وكذلك وقوف مصر الى جانب الولايات المتحدة كأكبر حليف عربي ابان ازمة وحرب الخليج ضد العراق ودخولها في الحوار المتوسطي منذ ديسمبر 1994، الا كادت ان تقع في ازمة دبلوماسية مع امريكا ، في حين ترفض سوريا اتفاقيات السلام الثنائية بين الاطراف العربية واسرائيل ، وما يترتب عن هذا الموقف مع ابقائها على برنامجها العسكري التقليدي ، الى جانب اعتبارها دولة ارهابية او تراعي الارهاب، وكذا دولة ذات نظام عسكري ،ولهذا استبعدت سوريا من اي حوار امني اورورمتوسطي[4].

على صعيد آخر تختلف الدول الاوروبية في تحديد مجال الدفاع الاوروبي في المنطقة المتوسطية ، ففرنسا ترى بضرورة اتباع إستراتيجية متوسطية ضمن هيئة دفاعية اوروبية مستقلة عن حلف الناتو ، فيما تصر كل من ايطاليا واسبانيا على وجوب اهتمام قيادة الحلف الاطلسي بالامن المتوسطي داخل اطار الحلف ضمن اطار مواز له الا ان تحديد تصور مشترك

1 - **ندوة برشلونة الشراكة الاوروبية المتوسطية** ،27_28نوفمبر 1995، النص النهائي ،ص. 06.
2 - احمد كاتب ،**خلفيات الشراكة الاوروبية المتوسطية** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2001، ص ص .95-98 .
3 - احمد كاتب ،**مرجع سبق ذكره** ، ص99.
4 - فاطمة محمد ، **عقبات الشراكة الاوروبية المتوسطية** ،**جريدة الخبر الجزائرية**، يوم 17 جويلية 1997،ص.12.

المخاطرة والتهديدات ادت بدول ايطاليا فرنسا ،اسبانيا والبرتغال الى تشكيل قوات برية اوروبية التدخل السريع سنة 1994، وقوات بحرية اوروبية التدخل السريع سنة 1995 ،مهمة هذه القوات اجلاء الرعايا الاوروبيين المهددين في احدى الدول المتوسطية ،ومن اجل اغراض إنسانية اخرى[1].

وقد ادى انشاء هاتين القوتين الى ظهور مخاوف لدى دول المغرب العربي فيما يخص حقيقة النوايا الاوروبية ، اعتبرت الجزائر ان هذه المبادرة متجهة نحوها وانها جاءت بعد تكرار عمليات اختطاف الرعايا الفرنسيين من طرف الجماعة الاسلامية المسلحة ، إضافة الى طوبوغرافية السواحل الاسبانية والايطالية التي جرت بها المناورات العسكرية تشبه طوبوغرافية سهل نتيجة قرب الجزائر العاصمة ، ومن جهتها اعتبرت ليبيا انشاء هذه القوات تدخلا في شؤون الدول المغاربية بهدف استعمار تحت غطاء العمليات الانسانية وايدت تونس الموقف الليبي ، بعد زيارة وفود عسكرية لمقر القوات البرية والبحرية التدخل السريع في مدينة فلورنسا الإيطالية ومراقبتها للمناورات العسكرية قللت من مخاوف الدول المغاربية [2].

ورغم كل ما سلف الا ان الحوار الامني الاورومتوسطييقوم على اساس التركيز على قيم مشتركة قائمة على اساس اقامة منطقة مشتركة السلام والاستقرار وذلك لا يكون الا بالاخذ بعين الاعتبار مبادئ الديمقراطية المتمثلة في احترام حقوق الانسان الحرية الفكرية والفردية ،احترام سيادة الدول ، ويعتبر التعاون الامني اهم حوار تم الخوض فيه بشكل كبير نظرا المخاطرة الامنية الجديدة في فترة مابعد الحرب الباردة ولاهمية التعاون السياسي والامني فان الدول المشتركة اجمعت على ضرورة توسيعه ليشمل مواضيع اخرى تتعلق بنزع السلاح والسيطرة على التسلح وانتشاره ،بالاضافة الى محاربة المخدرات والتعاون الجماعي على مكافحة الارهاب[3] .

المطلب الثاني : التعاون الأمني الأوروأطلسي .

ان بوادر ظهور تعاون امني اوروراطلسي تجلت بعد ابرام معاهدة واشنطن في 04 ابريل 1949 ،حيث تعهدت الدول المشاركة في هذه المعاهد باحترام مبادئ اهداف ميثاق الامم

1 - فتح الله علو ،**المشروع المغاربية والشراكة الاوروبية المتوسطية** (المغرب : دار توبقال للنشر والتوزيع ،1997) ص.17.
2 - محمود عبدالفضيل، **مصر والعرب والخيار المتوسطي ،مجلة السياسة الدولية** ،عدد 127 ،ابريل 1994، ص.22.
3 - حسين نافعة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص. 494.

المتحدة ،وتتطلع الى تشجيع الرفاهية والاستقرار في منطقة شمال اطلسي كما تتعهد بتوحيد جهودها الدفاع الجماعي من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين[1].

وقد جاء في "المادة 05" من المعاهد " يتفق الاطراف على ان هجوما مسلحا ضد واحد او اكثر منهم في اوروبا ، او في أمريكا الشمالية يعتبر هجوما ضدهم جميعا ، وبالتالي يتفقون على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم ، ستقوم كل الاطراف ،في اطار ممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس، الفردي او الجماعي ،المعترف به بموجب "المادة 51 " من ميثاق الامم المتحدة لمساعدة الطرف او أطراف مهاجمة باتخاذ اجراءات فورية بشكل فردي او بالتنسيق مع الاطراف الاخرى ،بشان العمل على النحو الذي يراه ضروريا ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لاعادة الأمن والحفاظ عليه في منطقة الاطلسي ،ناي هجوم مسلح من هذا النوع وجميع التدابير المتخذة نتيجة لذلك سيعلم بها فورا مجلس الأمن ، وسوف تنتهي هذه التدابير حالما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة صوت السلم والامن الدوليين [2]."

كما جاء في " المادة 06 " من نفس المعاهدة " فيما يعني أثار المادة 05 ،يقصد بهجوم مسلح ضد واحد او اكثر من الاطراف اي هجوم مسلح :

_ على اراضي اي من الاطراف في اوروبا او في أمريكا الشمالية ،على الادارات الفرنسية في الجزائر ، على اراضي تركيا او على الجزر الخاضعة لاختصاص اي من الاطراف في منطقة الشمال الاطلسي الواقعة الى الشمال من مدار السرطان .

_على القوات والسفن والطائرات التابعة لاي من الاطراف ، عند تواجدها في الاراضي المذكورة او اي منطقة اخرى في اوروبا ، التي تتمركز فيها عند دخول المعاهدة حيز النفاذ قوات احتلال لاي من الاطراف ، او في البحر الابيض المتوسط او في منطقة الشمال الاطلسي الواقعة الى الشمال من مدار السرطان "[3].

وفي اجتماع لمجلس الشمال الاطلسي في براغ بتاريخ 21 نوفمبر 2002 ،قرر المجتمعون دعوة كل من بلغاريا ،استونيا ،لاتفيا ،ليتوانيا ،رومانيا ،سلوفاكيا ،سلوفينيا لبدء محادثات الانضمام بغرض المشاركة في الحلف من اجل تعزيز الأمن للجميع في المنطقة الاوروبية الاطلسية ، وقد تقرر ايضا في خضم هذا الاجتماع مايلي :

---

1 - محمد دياب ، **ابعاد توسيع الحلف الاطلسي ،جريدة النهار** ،14جوان 1997،ص. 10.
2 - **نفس المرجع** .
3 - **امريكا في مواجهة التهديدات الجديدة ، جريدة الشرق الأوسط** ،18 مارس 2002.

_ تشكيل قوة رد فعل تابعة للحلف الاطلسي ، متقدمة تكنولوجيا ومرنة ، وبادرة على الانتشار السريع وعلى العمل بشكل تبادلي ، ومستدام زمنيا ،على ان تشمل هذه قوات برية بحرية وجوية ،مستعدة للتحرك بسرعة حيثما يكون هذا ضروريا ، وتتعاون هذه القوات مع عمل الاتحاد الاوروبي المعروف ب " HEADLINE GOAL" ودعم بعضها البعض في ظل احترام ذاتية واستقلالية كل من المنظمتين .

_ تحسين القدرات العسكرية وتطويرها لمجابهة الحروب الحديثة لحلف الشمال الاطلسي ،عبر التزامات الاتحاد الاوروبي الرامية الى تحسين القدرات الاوروبية منخلال خطة العمل الاوروبية حول القدرات ،من شأنها ان تحدث دعما متبادلا في ظل احترام استقلال كل من المنظمتين وبروح من الانفتاح[1] .

ان مجلس الشراكة الاوروواطلسي EAPCوالشراكة من اجل السلام "PEP"قد حققا تنمية كبيرة للامن والاستقرار في المنطقة الاوروبية الاطلسية ، وهو مادعى الى تعزيز التعاون مع الدول المشاركة فيها ، من خلال زيادة مشاركة الشركاء باقصى قدر ممكن واكثر الأشكال ملائمة في التخطيط والتنفيذ والمراقبة الانشطة والمشاريع التي يشاركون فيها ، وادخال اليات جديدة عملية ،مثل خطط العمل الفردية التعاون التي تضمن مقاربة شاملة ومتناسقة ومتنوعة ، تسمح بدعم جهود الاصلاح لدى الشركاء .

ان الحلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي لهما مصالح استراتيجية مشتركة استدعى تمسك الحلف بالتزاماته بالقرارات التي تبنتها قمة واشنطن والاجتماعات الوزارية اللاحقة الرامية الى دعم التعاون بين حلف الشمال الاطلسي والاتحاد الاوروبي ،وقد تجلى نجاح التعاون الامني الاوروواطلسي بوضوح في الجهود المتفقة في البلقان لاحلال السلام هناك ، ولتهيئة الظروف لقيام مجتمعات تنعم بالرخاء والديموقراطية في تلك المنطقة ،كما ان احداث 11 سبتمبر 2011 وما تلاها ، شددت على اهمية تحقيق شفافية اكبر وتعاون اكبر بين المنظمتين حول مسائل ذات اهتمام مشترك في شأن الأمن والدفاع وادارة الازمات للتمكن من مواجهة مثل تلك الازمات بالرد العسكري الاكثر ملائمة ، إضافة الى ايجاد الحلول المرضية لكل الحلفاء حول مسائل متعلقة بمشاركة حلفاء اوروبيين غير اعضاء في الاتحاد الاوروبي بهدف تحقيق تعاون إستراتيجي حقيقي [2].

كما يتجسد التعاون الامني الاوروواطلسي من خلال استمرار حلف الشمال اطلسي في تطوير تعاونه المثمر والوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في اوروبا في القطاعات المكملة

---

1 - عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي الأمن الجزائري** ،اوروبا والحلف الاطلسي

2 - عبد النور بن عنتر ، **نفس المرجع .**

الوقاية من الصراعات وادارة الازمات واعادة التاهيل، بعد الصراعات بهدف تحقيق اكبر قدر من الاستقرار وتعزيز السلام في المنطقة الاوروبية الاطلسية خاصة في منطقة جنوب شرق اوروبا من خلال الدعم المقدم لهده الدول لتوحيد اراضيها ، والتمتع بكامل سيادتها باعتبارها ذات اهمية استراتجية ، من خلال التعاون مع منظمات اقليمية دولية لاجل ذلك[1].

1 - معين أحمد محمود ،**هل ينجح الاوروبيون في محاولة التحرر من المظلة الامريكية ،جريدة الاتحاد الامارتية** ،14 جانفي 2000. ص.09.

خاتمة

خاتمة

منذ بداية ظهوره كقطب عالمي له تأثير على الساحة الدولية ، سعى الإتحاد الأوروبي الى تبني مشاريع تكاملية شملت السياسات العليا مثل الخارجية والدفاع وبوادر هذه المشاريع نحو تحقيق المشروع الفرنسي الداعي الى استقلالية الهوية الأمنية الأوروبية عن فاعل اقليمية اخرى ابرزها حلف الشمال اطلسي ودول الجنوب المتوسط ،غير ان الأوروبيين ، وخاصة أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي ،لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانت عليه فرنسا وبدرجة أقل ألمانيا ، الداعيتان إلى تعاون كل الدول الاوروبية في المجال الأمني لتأكيد هويتها الأمنية الموحدة تضاهي قوتها الاقتصادية وثقلها السياسي على الساحة الدولية من جهة ، وتوازي بها القوة الامريكية من جهة أخرى إلا أن الأمر يبدوا جد صعب في ظل التحفظ النابع من داخل اوروبا وخاصة بريطانيا التي تزعم ان اوروبا غير قادرة لوحدها ان تحقق امنها واستقرارها وتبقى مرتبطة دوما بالبرامج و السياسات الامريكية في المجال الامني على اعتبار ان امن أوروبا مرتبط بأمن الحلف الأطلسي ، والمتمعن في حقيقة الموقف البريطاني يعطيها الحق في ذلك كون السياسات الأمنية الأوروبية أثبتت فشلها ، كما ان القدرات العسكرية لدول الاتحاد الاوروبي ابانت عن عجز كبير في مجابهة الكثير من الازمات داخل القارة العجوز .

إلا إن المعطيات تغيرت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وتوقيع معاهدتي ماستريخت وامستردام اللتان ساهمتا في تكامل المجموعة الاوروبية ،حيث انتقل التفكير من الجانب

الإقتصادي والسياسي نوعا ما الى التركيز على الجانب الأمني ، وتأكيد المشروع الأوروبي التكاملي ، وازداد التفكير في اقامة علاقات امنية تعاونية داخل الاتحاد قائمة اساسا على احترام الشؤون الداخلية للدول وحقوق الانسان والديمقراطية ،بعد ظهور موجة من التهديدات الامنية التي اصبحت تشكل خطرا كبيرا على الوحدة الاوروبية مثل الارهاب والهجرة السرية .... الخ ،وما ستفرزه هذه الاخطار من مشاكل سلبية على المجتمعات الاوروبية عامة .

وفي الاخير يمكننا الخروج بالنتائج التالية :

_ التعاون الامني الاوروبي المشترك هو ضرورة حتمية وليس هدفا منشودا .

_ التوجيهات الاطلسية لبعض دول الاتحاد الأوروبي ذات ثقل ، تؤثر سلبا على تكامل امني لدول الاتحاد وتجعله مرتبطا دوما بالحلف الاطلسي .

_ التهديدات الامنية الخطيرة التي تواجه القارة العجوز تستوجب تضافر جهود جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي من اجل تبني سياسات هادفة وإجراءات ردعية لتجنب الأخطار.

_ لا يمكن للاتحاد الاوروبي اغفال الفواعل الاقليمية المجاورة في الحوارات التعاونية في المجال الأمني ، لأنها بكل بساطة شريكا رئيسيا في العملية التكاملية .

وعموما من خلال دراستنا الموضوع يمكننا الإشادة بالمجهودات التي تقوم بها دول الاتحاد الاوروبي من اجل جعل الاتحاد مرسى للأمن والاستقرار ونبذ كل أشكال الخلافات ، وتسبيق المصلحة العامة قبل الخاصة ..

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم 01:

معاهدة ماستريخت : هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الاوروبي ،تم توقيعها في 07 فيفري1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993, يرجع تاخر تطبيقها الى تأخر قبول الدانمراكيين للمعاهدة وشروطها وبسبب قضية دستورية ضدها اقيمت في ألمانيا .

ادخلت معاهدة الاتحاد الاوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الاوروبية وعلى مجموعة القوانين الاوروبية الذرية ، التي كانتا تشكل نواة الاتحاد الاوروبي. شكلت ايضا المعاهدة اساس الدستور الاوروبي المتفق عليه سنة 2004 .

حسب البند 47 من المعاهدة ، فان هذا الاتحاد لا يبدل المجموعة الاوروبية ،و انما يكملها ، الى جانب عناصر اخرى ،تشكل المجموعات الاوروبية التالية اركان الاتحاد الاوروبي :

_ المجموعة الاوروبية .

_سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية والامنية.

_التعاون الامني والقضائي .

محتوى المعاهد :

الاتحاد الاقتصادي والنقدي يجب ان يدخل الاتحاد النقدي بين الاعضاء حيز التنفيذ في مدة ادناها يكون الفاتح من جانفي 1997 واقصاها يكون الاول من جانفي 1999 وان تكون العملة الموحدة الجديدة هي اليورو ، وان شروط الانضمام تتدرج تحت شروط مالية :

وضع نسبة عجز في ميزانية الدولة العضو لا تنقص عن حاجز ال3% ونسبة دين عام لا تتعدى ال 60% كاهم الشروط ، وشروط اخرى تتعلق بمستوى الاسعار ، الفائدة وبسعر الصرف .تم لاحقا في عام 1997 على إضافة بنود اخرى .

_ **السياسة الخارجية و الامنية المشتركة** تم تبديل "التعاون السياسي الاوروبي " من خلال "السياسة الخارجية و الامنية المشتركة" ضمن معاهدة ماستريخت . لمعظم القرارات الناتجة عن هذه السياسة ، ينطبق مبدأ صوت اغلبية الاعضاء .

_ **جنسية الاتحاد الاوروبي** تم تشكيل جنسية او مواطنية الاتحاد الاوروبي ، التي تكمل الجنسية الوطنية ، يحصل كل مواطن في الدولة العضو على الجنسية الاوروبية تلقائيا يحصل بذلك على حق الاقامة في كامل الاتحاد ، لديه حق الانتخاب ،وحق انتخاب اعضاء البرلمان الاوروبي بغض النظر عن مكان اقامته داخل الاتحاد .

_ **الدمقراطية** من الاشياء الجديدة وضع مستوى البرلمان الاوروبي على نفس مستوى المجلس الاوروبي من حيث إصدار بعض القرارات ، كما تم تاسيس "لجنة المناطق " التي تمثل مصالح بعض مناطق الاتحاد

_ **العدل والداخلية** تم ادخال تحسينات على العمل المشترك في مجال العدل والسياسة

الداخلية ، تماما كالركن الثاني ، يتم هنا اتباع مبدأ صوت الاغلبية للوصول إلى تعاون

احسن في هذا المجال ، تم تاسيس الشرطة الاوروبية المشتركة او اليوروبول .

حصلت المنظمات الاوروبية من خلال معاهدة ماستريخت لاول مرة على المسؤولية

الكاملة في مجالات الثقافة .

الملحق رقم 01 : معاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الاوروبي.

ملحق رقم 02 :

اتت معاهدة امستردام كتعديل على معاهدة الاتحاد الاوروبي والمعاهدات المنشئة الجماعة الاوروبية وعدد من المراسيم الاخرى ،تم توقيعها في 02اكتوبر 1997 ودخلت حيز النفاذ في 1مايو 1999 ، ادخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الاوروبي ماستريخت معاهدة حيث تعني بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الاوروبي ،ايضا تشكيل عنوان جديد عن العمالة ، تحقيق الحريات الاجتماعية ، الاهتمام بامور العدل والامن ، ونقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية و الامنية المشتركة، وتحقيق اصلاح في المؤسسات العامة التحضير لتوسعها .

هيكل المساعدة قسمت المعاهدة الى ثلاثة أجزاء وملاحق وثلاثة عشر بروتوكولا ، و59 اعلانا تضمنهم الملاحق الخاصة بالاعلان الختامي .

الجزء الاول:_ يتضمن التعديلات الخاصة التي سوف تطبق عند تنفيذ المعاهدة وهم 5

مواد :

المادة الاولى : التعديلات على معاهدة انشاء الاتحاد الاوروبي.

المادة الثانية : التعديلات على المعاهدة الخاصة بانشاء الجماعة الاوروبية.

المادة الثالثة : التعديلات على الاتفاقية الخاصة بانشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب .

المادة الرابعة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بانشاء الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية .

الجزء الثاني: ويتضمن مواد من المادة السادسة الى المادة الحادي عشر ، وهذا الجزء عبارة عن تبسيط وتوضيح الاتفاقيات والمعاهدات السابقة ، وقد رد في هذا الجزء قرار الغاء اتفاق 25 مارس 1957 الخاص ببعض المؤسسات المشتركة الجماعة الاوروبية.

الجزء الثالث:_يضم اربع مواد من المادة الثانية عشر الى المادة الخامسة عشر ، وهو يعرض الاحكام والنصوص العامة والنهائية للمعاهدة .

المادة الثانية عشر: خاصة باعادة ترقيم احكام ومواد معاهدة الاتحاد الاوروبي ومعاهدة انشاء الجماعة الاوروبية.

المادة الثالثة عشر : تنص على ان معاهدة امستردام ممتد ة الى اجل غير مسمى.

المادة الرابعة عشر : تنص على عملية التصديق على المعاهدة وتوقيت التنفيذ .

المادة الخامسة عشر: تنص على اللغات ،التي يتم إصدار المعاهد بها .

الملحق رقم 02: معاهدة امستردام المعدلة لمعاهدة ماستريخت.

ملحق رقم 03:

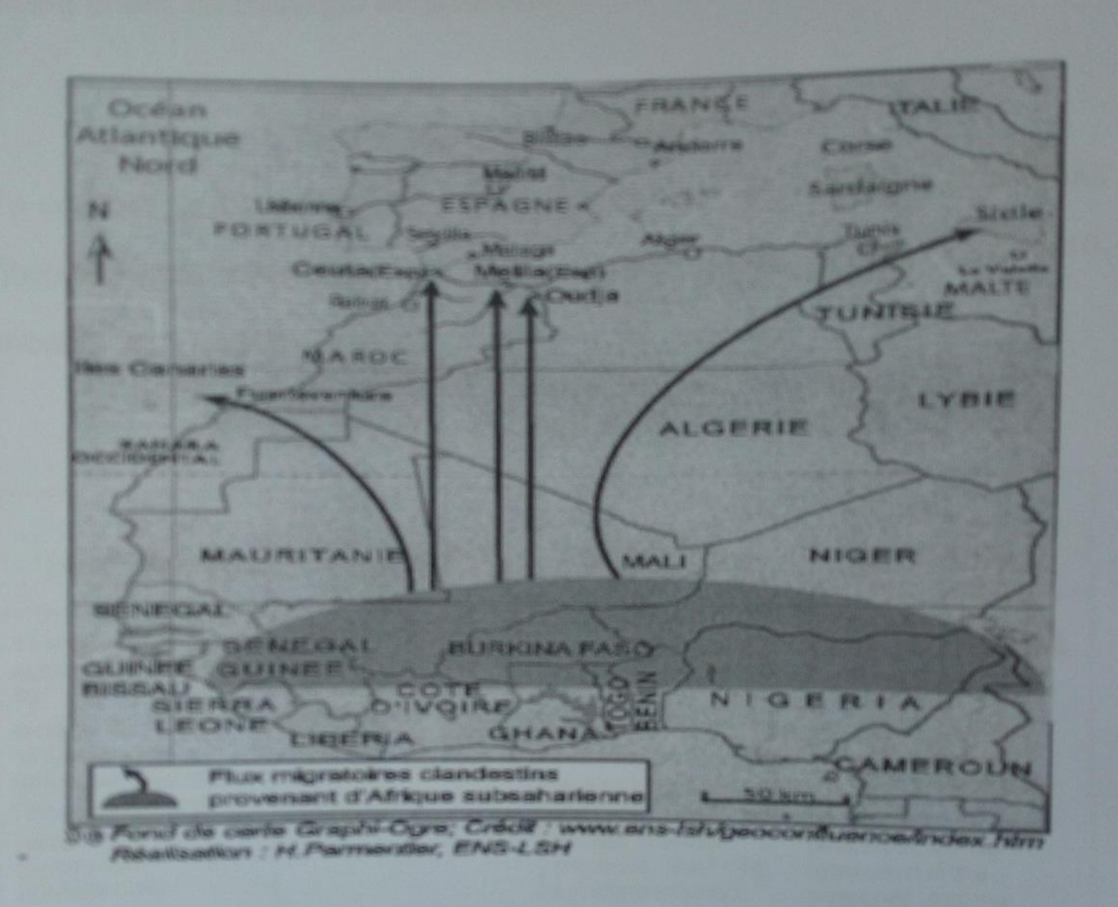
EUROPEAN INTEGRATION

ENLARGEMENT OF THE EUROPEAN UNION



الملحق رقم 03: مراحل تكامل المجموعة الاوروبية

ملحق رقم04:



Fond de carte Graphi-Ogre; Crédit :
Réalisation : H.Parmentier, ENS-LSH

الملحق رقم04: أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

ملحق رقم05:

The EU 's Counter-Terrorism Strategy covers four strands of work, fitting under its strategic commitment:

STRATEGIC COMMITMENT

To combat terrorism globally while respecting human rights,and make Europe safer, allowing its citizens to live in an area of freedom, security and justice

PREVENT	PROTECT	PURSUE	RESPOND
To prevent people turning to terrorism by tackling the factors or root causes which can lead to radicalisation and recruitment, in Europe and internationally	To protect citizens and infrastructure and reduc our vulnerability to attac including through improved security of borders, transport and critical infrastructure	To pursue and investigate terrorists across our borders and globally; to impede planning, travel, and communications; to disrupt support networks to cut off funding and access to attack materials, and bring terrorists to justice	To prepare ourselves, in the spirit of solidarity, to manage and minimise the consequences of a terrorist attack, by improving capabilities to deal with: the aftermath; the co-ordination of the response; and the the needs of victims

الملحق رقم05: الاستراتيجية الاوروبية لمكافحة الارهاب

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم:

قائمة المراجع

ب _ الكتب :

_الشرقاوي باكينام واخرون ،**الهوية الاسلامية في اوروبا اشكاليات الإندماج** (القاهرة : برنامج حوار الحضارات ،2005) .

_بن عنتر عبد النور ،**البعد المتوسطي الأمن الجزائري، اوروبا والحلف الاطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005) .

_ناظم عبد الواحد جاسور ، **تأثير الخلافات الامريكية الاوروبية على قضايا الأمة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

_ حامد قشقوش هدى ،**الجريمة المنظمة _ القواعد الموضوعية والاجرائية**(القاهرة : دار النهضة العربية، 2000) .

_ حسين خليل ،**قضايا دولية معاصرة** (بيروت : دار المنهل اللبناني، 2005).

_خليل باشا محمد، الكافي _ **معجم عربي جديد** (لبنان ،شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1999) ط4 .

_عبد الفتاح عبد الكافي اسماعيل ، **معجم مصطلحات عصر العولمة** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر ،2004) .

_عبو عبد الله علي، **المنظمات الدولية** (الأردن : دار قنديل للنشر و التوزيع،2011).

_عوض الهزايمية محمد ، **قضايا دولية** (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع،2007) .

_لعلو فتح الله ،**المشروع المغاربية والشراكة الاوروبية المتوسطية** (المغرب : دار توبقال للنشر و التوزيع، 1998) .

_ نعمة انطوك واخرون ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** (بيروت : دار المشرق 2003).

_هرمية غني ،**معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية** (بيروت ، مجد الجامعية للنشر والتوزيع، 2005) .

_وائل علام أحمد ، **حماية حقوق الاقليات في القانون الدولي العام** (بيروت: دار النهضة العربية، 1994) .

_ماغلين بورن ، **التسلح ونزع السلاح والامن الدولي** ، تر : فادي حمودي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004) .

_ حسين بوقارة ، **التكامل في العلاقات الدولية** (الجزائر : مخبر العلاقات الدولية،2008) .

_جاد عماد ، **حلف الاطلنطي ومهام جديدة في بيئة امنية مغايرة** (مصر : مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسة 1998) .

_جوردون فيليب ، **دراسات عالمية: سياسة اوروبا الخارجية غير المشتركة** (مركز الإمارات : الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) .

_ دوان ريناتا ،**نزع السلاح والتسلح والامن الدولي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) .

_ سعيد عبد المنعم، **الجماعة الاوروبية تقوية التكامل والوحدة** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

16_قيراط مسعود ،**دراسة البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته** (الرياض: جامعة نايف العلوم الامنية ،2011) .

17_كمال محمد مصطفى _نهرا فؤاد _**صنع القرار في الاتحاد الاوروبي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) .

ج - محاضرة:

1_ابيان لوسيان، العصابات الارهابية في اوروبا، **صحيفة البابيس الاسبانية** ، تر : فاطمة محمود ، 30 مارس 2001).

2_ابو السعودية صادق ، اليوروبول يكشف الاتجاهات الجهادية في اوروبا، **جريدة الاهرام الرقمي** ،01ماي 2000).

3_**المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** ،عدد 06, سنة 1997.

4_الهواري انور ،الناتو الجديد ومستقبل الأمن الاوروبي (**مجلة السياسة الدولية، جويلية1997)** عدد 129 .

5_امريكا في مواجهة التهديدات الجديدة ،**جريدة الشرق الأوسط**،18 مارس 2002.

6_ حماد عبد العظيم ،اوروبا تتبنى سياسة موحدة لمكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل ،**مجلة الاهرام الرقمي**، جوان 2003.

7_ دياب محمد ، ابعاد توسيع الحلف الاطلسي، **جريدة النهار**، 14 جوان 1997 .

8_ زرنوقة صالح سالم ، توسيع عضوية الاتحاد الاوروبي، **مجلة السياسة الدولية** ،عدد 142 اكتوبر 2000.

9_ عبد الفضيل محمود ، مصر والعرب والخيار المتوسطي، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 127 ،ابريل .

10_ عوني مالك ، السياسة الخارجية والامنية المشتركة وآفاق التكامل الاوروبي (**مجلة السياسة الدولية** ، اكتوبر 2000).

11_غودوي خوليو ،اوروبا : معظم المفاعلات النووية غير امنة ، **صحيفة انتربرس سيرفس** ،عدد 6812, 30 اكتوبر 2011.

12_ فرنسا والسياسة الامنية الاوروبية في مجالي الأمن والدفاع ، **مجلة الجيش**، لبنان ، ابريل 2002) العدد 202.

13_ تجارة الرقيق الابيض في اوروبا، **مجلة الشرق الأوسط**، عدد 9761, 2005.

14_ معين أحمد محمود ، هل ينجح الاوروبيون في محاولة التحرر من المظلة الامريكية، **جريدة الاتحاد الاماراتية**، 14 جانفي 2000.

15_ مطاوع محمد أحمد ،تطوير سياسة دفاعية امنية مشتركة في اوروبا (**مجلة السياسة الدولية**، جويلية 2004) عدد 463.

17_ منصور عمرو ، اللاجئون في العالم مأساة إنسانية، **مجلة الجيش**, مارس2001 عدد 452.

18_ نبيه الاصفاني ، الأمن والدفاع العربي بعد قمة مدريد ، **مجلة السياسة الدولية**، جويلية 1997 ,عدد 130 .

19- انور الهواري، الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، جويلية 1997، عدد 129.

20- سعيد اللاوندي، " عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع-الأفاق-والتحديات"، **مجلة قضايا للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد 13 (د.ب.ن: جانفي 2006).

21 - الإستراتيجية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، من حوار 5+5 إلى حوار شامل، **مجلة الجيش**، العدد 413 ، ديسمبر 1997 .

د -اطروحات جامعية :

1_ بوحادة سارة ،**اشكالية الأمن الاوروبي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة تلمسان ، 2009_2010.

2_زهير حواس ،**الحوارات الامنية في المتوسط**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة، 2010_2011.

3_خياري لطفي ،**الاقليات في النزاعات الاقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، سنة 2004_2005.

4_قرحالي سليم ، **مفهوم الارهاب في القانون الدولي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،1998.

5_ قريب بلال ، **السياسة الامنية الاوروبية من منظور اقطابه** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة 2010 _2011.

6_ كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الاوروبية المتوسطية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001_2002.

ه_ وثائق رسمية:

1_صافا يمينة ، **تعريف الامن**، محاضرة في مقياس التعاون الامني وسياسات الدفاع جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2011_2012.

2_عربي محمد ، **الدفاع والامن اشكالية تحديد المفهومين**، ملتقى دولي بعنوان : الجزائر و الامن في المتوسط جامعة قسنطينة، 30 ابريل 2008.

3_ ندوة برشلونة الشراكة الاوروبية المتوسطية، 27_28 نوفمبر 1995 ، النص النهائي .

و_ مواقع الانترنت:

1_ الاستراتيجية الاوروبية لمكافحة الارهاب: www Europa euint com

2_الجريمة المنظمة و المخدرات في اوروبا: www unvienna org

3_بشير هشام ، الهجرة العربية ير الشرعية في اوروبا: www icatu 56 org

4_الفطيسي محمد ،استراتيجية الأمن القومي الروسي www coefr/index asp

5_المنتدى العربي للدفاع والتسليح: www defensearab.comvbshowthe

6_ حسين خليل نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي: drkhlilhussein com

7_فلاديمير بارانوفسكي ، روسيا والامن الاوروبي: www ciaonet org

8_ملفات المعرفة: www Aljazeera net

9_ www alkashif org

10_ www Annaba org

11- المنذر الرزقي، " **الحوار5+5 دفه جهوي لمسار إقليمي** '' تم تصفح الموقع يوم 2019/02/15 الرابط :
www.hizbuttahrir.org/alsiyaya-politics/12-10-2000PF.html
12- فلاديمير بارانوفسكي، **روسيا والأمن الأوروبي**، من الموقع:WWW..ciaonet. org
13- محمد الفطيسي، **قراءة في استراتيجية الأمن القومي الروسي**، من الموقع:
Www .coe .fr/ index asp
- Hamida Ben Salah, Immigration clandestine euro-maghrébine, Dialogue 5+5 à Tunis, 4décembre 2003 .
تم تصفح الموقع يوم2019/3/15
http://www.survivreauside.net/a5643-immigration-clandestine-et-securite-defis-m.html
[1] -Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence euro méditerranéenne 27-28 Novembre 1995
تم التصفح يوم 2019/4/20 .www.euromedrights.net/Français/barcelone/déclaration.html
- Jinan Limam, **La sécurité en Méditerranée du partenariat au voisinage : ou la longue marche vers une sécurité coopérative**
تم تصفح الموقع يوم : 2019/5/25 الرابط
http://www.europe.conterbury.ae.nz/publications/euromed/Jinan%20Limam.pdf

المراجع باللغة الفرنسية

- BicharaKheder, de l’Union Méditerranéenne de Sarkozy au processus de Barcelone in, Frédéric Allemand, l’Union pour la Méditerranée, Union pour la Méditerranée pourquoi?comment?fondation pour l’innovation poïétique, 2008.

- Hayéte chériqui, **la politique méditerranénne de la France : entre diplomatie collective et leadership,** paris, édition l’harmattan, 1997.

الفهرس

الفهرس

الفهرس



ملخص المذكرة

يتناول موضوع التعاون الأمني الأوربي المشترك لمكافحة الإرهاب إلى ضرورة هذا التعاون وحتمية لموجهة مشاكل الجريمة المنظمة وعلى رأسها الإرهاب السلم و الأمن الدوليين ، بحيث سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات هادفة وإجراءات ردعية لتجنب أخطار الإرهاب ، كما يعتبر هذا التعاون كعملية تكاملية بين هذه الدول كقدرتها على تهديدات الأمنية المختلفة

الكلمات المفتاحية: 1/ التعاون الإتحاد الأوروبي 2/ الدفاع المشترك
3/ الإرهاب 4/ الأمن 5/ الحرب